

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
الشعبة : علوم اقتصادية تخصص : تدقيق محاسبي و مراقبة التسيير

توافق المخطط المحاسبي للبنك مع المعايير المحاسبية الدولية
دراسة حالة بنك التنمية المحلية B.D.L

تحت إشراف الأستاذ :
بن زيدان لحاج

من إعداد الطالب :
بن زيتوني عمر

أعضاء لجنة المناقشة :

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	د/ سعيد عبد الرحمان	أستاذًا محاضرا	مستغانم
مقررا	د/ حاج بن زيدان لحاج	أستاذًا محاضرا	مستغانم
مناقشا	أ/ ميلود ناصر	أستاذًا مساعدا	مستغانم

السنة الجامعية: 2016/2017

تمهيد :

يعتبر بنك التنمية المحلية أحد أهم البنوك في النظام المصرفي الجزائري. وقد تخطى هذا البنك مرحلة هامة في تطوير نظامه المحاسبي حينما قام بتعميم استعمال المعلوماتية، وذلك بغية تطهير أصوله وخصومه من كل الغموضات التي كانت تعيق تقييم المركز المالي وأداء هذا البنك على غرار سائر البنوك الجزائرية الأخرى.

المبحث الأول : لمحة عامة حول بنك التنمية المحلية BDL

المطلب الأول : تعريف بنك التنمية المحلية

• الاسم الكامل للمؤسسة: بنك التنمية المحلية

• الاسم المختصر للمؤسسة: BDL

هو أحدث البنوك في الجزائر، وإنبثق من القرض الشعبي الجزائري وقد تأسس بموجب المرسوم رقم 185/85 المؤرخ في 30/04/1985، مقره الرئيسي بسطاوالي ولاية تيبازة. يعتبر بنك التنمية المحلية من أوسع الشبكات البنكية على الصعيد الوطني إذ يمتلك على 148 وكالة موزعة على 15 مديرية جهوية، ويشغل أكثر من 9603 موظف، 39% منهم إدارات.

• رأس مال المؤسسة : تأسس بنك التنمية المحلية برأس مال قدره سبعة ملايين دينار جزائري ويبلغ رأس ماله الحالي 15 800 000 000 دج

المطلب الثاني : طابع نشاط بنك التنمية المحلية وإطاره القانوني :

1. طابع نشاطه :

يعتبر بنك التنمية المحلية بنك تجاري، ويعتبر بنك ودائع. يتمحور دوره بصفة عامة في استقبال الودائع ومنح القروض فهو يعتبر همزة وصل بين أصحاب الأموال (المدخرين) والطلابين لها (المستثمرين). كما يقوم البنك بعدة عمليات مختلفة على الحسابات الجارية، توفير، منح القروض... الخ. يعتبر بنك التنمية المحلية من الأطراف الفعالة في الاقتصاد الوطني وهذا نظير العمليات التي يقوم بها، حيث يساهم وبشكل مباشر في تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني وذلك باستقبال رؤوس الأموال وضخها نحو الاقتصاد وبالتالي يتم خلق ودعم مشاريع استثمارية واستغلالية هامة. كما له تأثير اجتماعي وذلك بمنح قروض موجهة للعقار والاستهلاك. ومن بين وظائف البنك ذات طابع تجاري ما يلي:

- قبول الودائع التي قد تكون بعضها تحت الطلب لأجل محدد
- المساهمة في تمويل المشروعات وذلك من خلال منح القروض
- شراء وبيع الأوراق النقدية وحفظها لحساب المتعاملين معه
- تأجير الخزائن الحديدية للجمهور لحفظ الوثائق والممتلكات الثمينة
- تحويل العملة الأجنبية إلى العملة الوطنية لسداد التزامات الزبائن فيما يتعلق بعمليات الاستيراد

2. إطاره القانوني : إن بنك التنمية المحلية ملك الدولة خاضع للقانون التجاري ويتولى العمليات المألوفة و يعتبر بنك الودائع ويقوم بكل العمليات لحسابات جارية، توفير، قروض، صفقات خدمات متفرقة، كما يقوم بتقديم قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لكل القطاعات الاقتصادية باستثناء القطاع الفلاحي حيث يوجد بنك خاص لهذا القطاع وهو بنك (BADR) .

- إذ تختص وظائفه فيما يلي: القيام بالعمليات المألوفة المقيدة بالقانون التجاري.
- تمويل الاستثمار الإنتاجي المخططة في طرق الجماعات المحلية.
- تمويل عمليات الرهن.
- تمويل عمليات الاستيراد والتصدير.
- تمويل القروض العقارية وقروض الاستهلاك

الشكل رقم (3-1) : الهيكل التنظيمي الوطني لبنك التنمية المحلية



المبحث الثاني :التعريف بالمديرية الجهوية لمستغانم :

المطلب الأول : تعريف المديرية :

أنشأت المديرية الجهوية لبنك لتنمية المحلية لولاية مستغانم بتاريخ 01 جويلية 1985. وكان يشمل آنذاك وكالة رسمية بمستغانم بن سليمان ووكالة غيليزان تيارت , واد رهيو, مازونة ووكالة سيدي علي .

عرفت المديرية الجهوية لمستغانم توسعا حيث بلغ عدد الوكالات مع نهاية سنة 1998، 11 وكالة موزعة على ثلاث ولايات وذلك بعد فتح كل من وكالة الظهرة، عين تادلس، قصر الشلالة، السوق ووكالة زمورة. كما سجلت المديرية الجهوية تطورا ملحوظا في مواردها البشرية حيث بلغ العدد مع نهاية سنة 2003، 182 موظف 42 % منهم إطارات استفادوا من تكوينات مختلفة في جميع تخصصات البنوك (CPES ,DES,BP) .

8.آليات الاتصال بالمؤسسة:

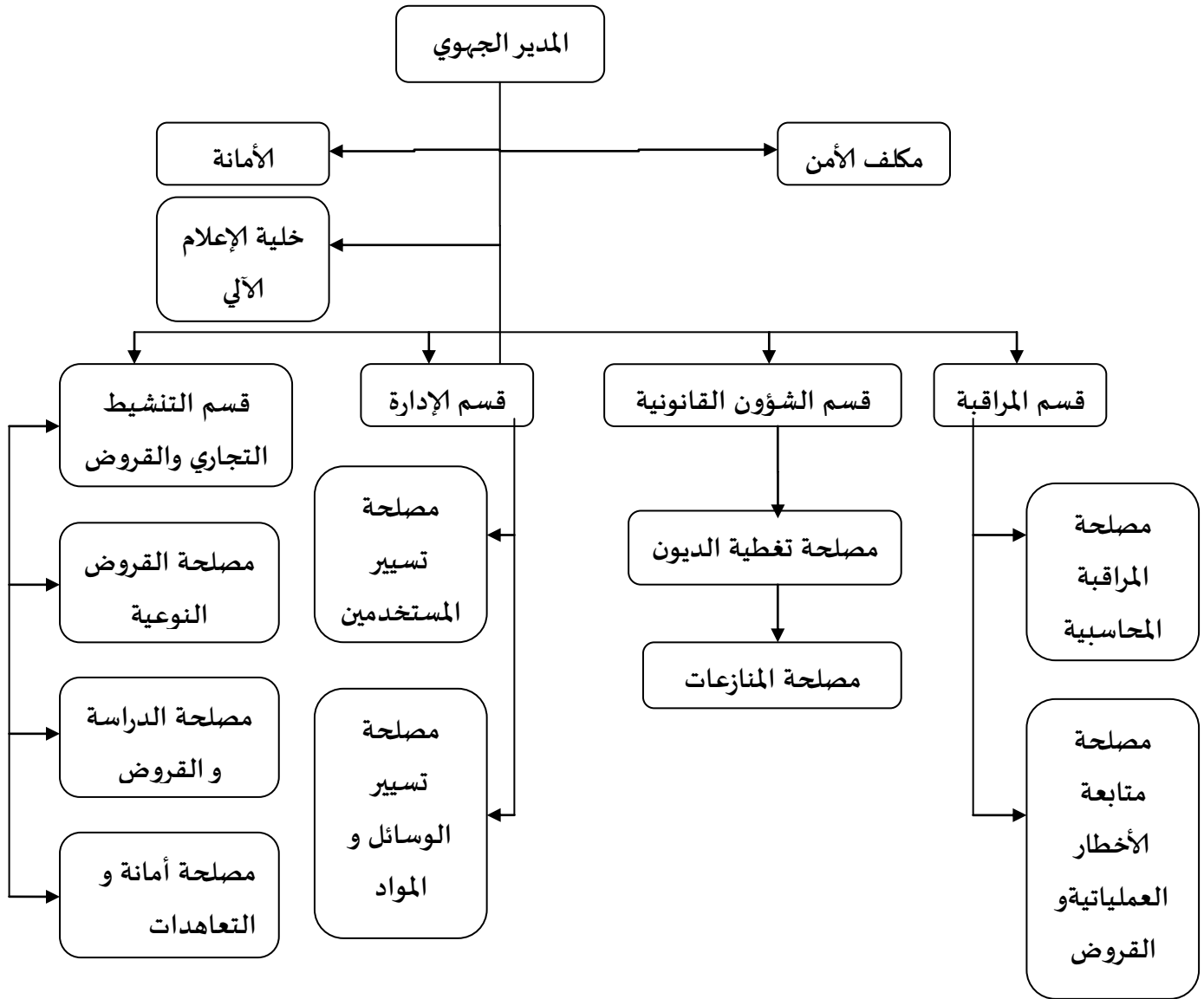
العنوان العادي: Cités des 400 logements route d'Oran Mostaganem

أرقام الهاتف : 045.21.97.9/21.01.27/21.77.43

أرقام الفاكس : 045.21.41.08

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للمديرية :

الشكل رقم (2-3) : الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية لمستغانم



المصدر : وثائق خاصة بالمديرية

المطلب الثالث : مهام مديرية الشبكة الجهوية :

تتمثل مهامها في :

1. قسم القرض والتنشيط التجاري : يختص هذا الفرع في تجميع الموارد والمراحل التجارية الخاصة بالوكالات والمراقبة المشاريع حتى تحقيقها. حيث تتمثل مهامه فيما يلي:

➤ متابعة ملف زبائن الوكالات يوميا وفي مجال القانون

- تهيئة المشروع السنوي الخاص بوظائف وكالات الشبكة الجهوية ومتابعة تحقيقاتها.
 - ضمان مراقبة احترام كل ما يتعلق بالقواعد الداخلية والخارجية فيما يخص قواعد الأمان من طرف الوكالات واستعمال الوفد للقرض من خلال الوكالة .
 - إرسال يوميا تقارير خاصة بكل نشاطات إلى مجموعة الاستغلال والحالات المطلوبة من طرف المديرية الرئيسية للقروض .
 - التأكد من التسيير الإداري الخاص بالقروض.
2. مصلحة الدراسة والقروض : يتمثل دورها في دراسة ومراقبة ملفات الضرائب والتأمينات ومدى مساهمة القرض في تنمية وتطوير المشروع أو تجديده ودراسته من الناحية المحاسبية والميدانية
3. مصلحة الأمانة والتعهدات : هذا المكتب مكلف بما يلي:
- مراقبة مصداقية التصاريح المتعلقة بالقروض في مجال المفاوضات مع اتخاذ الحذر ومراقبة مصداقية استعمال القرض مع احترام شكله ومضمونه وضمائنه.
 - تسيير ملفات الوافدين على طلب القروض والوكالات وإبلاغ مديرية مجموعة الاستغلال عن كل تجاوز في مجال توزيع القروض
 - تخزين وتسيير محفظة فعاليات الأوراق التي لم يتم المحاسبة عليها من طرف الوكالات
 - تأسيس ونقل تقرير النشاطات فصليا المتركزة على تعاقدات مجموعة الاستغلال بالإضافة إلى مديريات القرض.
4. مصلحة القروض النوعية : وهذه المصلحة مكلفة بمايلي:
- مساعدة الوكالات لتحقيق أهداف الاستغلال في مجال البنوك وتجمع الموارد وتوثيق القروض.
 - تحقيق مشروع المعاملات التجارية الخاصة بمديرية مجموعة الاستغلال ومساعدة الوكالات لتحقيقه.
 - تسيير ملف زبائن الوكالات يجب توطيد العلاقات بين الوكالات .

5. قسم الأعمال القضائية: تمثل مهامها في:

- حل المنازعات واسترجاع الديون في حالة وجود أسباب أو ظروف لدى للمقترض في وضع قانوني ومتابعته من ضمان تسديد الديون عن طريق الاتصال بالمقترض للإقراض (تسديد القرض وقت استحقاقه) وهذا عن طريق تنبيه بإرسال شعار كتنبية أول.
- مساعدة الوكالات في الإطار القانوني كحل المشاكل الاجتماعية كانتهاك بعض الحقوق ومشاكل مالية كالدفاع عن حقوق البنك في حالة وجودها.
- المتابعة بالعلاقة مع المحامين، الموثقين....وهذا في حالة القيام ببيع الضمانات الرسمية بالمزاد العلني أو توزيع الأموال الموجودة بالبنك على الموروثين.

المبحث الثالث : قسم المحاسبة داخل المديرية :

تعتبر المحاسبة من أهم الأعمال التي تهتم بها الوكالة وذلك لما لها أهمية كبيرة في جميع البيانات والمعلومات من جميع الأقسام الأخرى الموجودة في المديرية .

لذا تعتبر وظيفة المحاسبة من أصعب وأعقد المهام لأنها تتسم بالجدية والسر المهني أكثر من الوظائف الأخرى في المديرية .

المطلب الأول : تعريف قسم المحاسبة :

يعرف قسم المحاسبة بأنه القسم الذي يقوم بجمع البيانات والمعلومات عن الأعمال التي تقوم بها الأقسام الأخرى ، ويقوم باكتشاف الأخطاء إن وجدت وإعادة إرسالها إلى الأقسام المعنية بالأخطاء لتصحيحها ، حيث تقوم الأقسام عند تقديم أي عملية لتسجيلها في قسم المحاسبة بتقديم وثائق خاصة بتلك العملية ، فإن لم تقدم هذه الوثائق فإن المحاسب لا يقوم بتسجيل هذه العملية

وقس المحاسبة لا علاقة له بالزبائن والمتعاملين مع الوكالة أو بالأحرى يتعامل معهم بطريقة غير مباشرة ، وهو عبارة عن وسيط بين المديرية العامة للبنك والأقسام المختلفة ، وهو تابع للمديرية العامة.

المطلب الثاني : مهام ووظائف قسم المحاسبة :

تتمثل مهام قسم المحاسبة في:

- الإطلاع على جميع العمليات الخاصة بالبنك
- مراجعة ومراقبة جميع الوثائق المحاسبية الخاصة بالبنك
- اكتشاف الأخطاء وتصحيحها في العمليات
- إعداد كشوفات يومية وشهرية وسنوية "دورية"
- جمع مختلف الوثائق المحاسبية من الأقسام الأخرى.
- إعداد الجداول المقاربة « les état de rapprochement » مع باقي البنوك.
- تحضير كافة أعمال نهاية السنة وإرسالها إلى المديرية العامة لإعداد الميزانية « balance générale ».
- القيام بالمطابقات اليومية مع مختلف أقسام الوكالة في نهاية كل يوم.
- إعداد المركز المالي بالوكالة وتحديد رقم الأعمال الخاضع للضريبة .
- تسجيل جميع العمليات وتحديد المبالغ الخاصة بإدارة الضرائب والضمان الاجتماعي.
- إعداد كشوفات خاصة برواتب وأجور العمال .

المطلب الثالث : الدفاتر المستخدمة في قسم المحاسبة:

يقوم البنك الخارجي الجزائري كغيره من البنوك بمسك الدفاتر المحاسبية التي تثبت عملياته

اليومية، وتتمثل هذه الدفاتر في:

1. الجدول العام: "حركة اليومية" « journal de mouvement » :

نظرا لاعتماد الوكالة على وسائل الإعلام الآلي فإن العمليات اليومية لا تسجل حسب الطريقة التقليدية وإتمام تسجيلها آليا بواسطة استعمال نظام خاص بالمحاسبة، أي إعداد هذا الكشف آليا، إذ نلاحظ من خلال كشف الحركة اليومية يتم تسجيل جميع الأعمال أو العمليات التي تقوم بها الوكالة يوميا وهو يحتوي على اليوميات المساعدة للأقسام الأخرى، إذ نجد في أعلى هذا الكشف اسم البنك ورمز الوكالة وتاريخ الخاص بالعملية ونوع العملية إذ كانت بالدينار أو بالعملة الصعبة ، وتحت كل هذه البيانات نجد جدول يحتوي على اسم الحساب ورقم الحساب والمبلغ الدائن ورقم عملياته والمبلغ المدين ورقم عملياته وفي الأسفل نجد المجموع النهائي الدائن والمدين ، ويجب أن تكون المجاميع متساوية ،(أنظر الملحق رقم 1)، حيث يتم مقارنة هذا الجدول مع جميع الوثائق والإثباتات .

2. الجدول التوضيحي « historique des mouvements » :

يتم إعداد هذا الكشف بعد إعداد كشف الحركة اليومية، وهو بمثابة ملخص لكل عملية حيث يتم من خلاله متابعة ومراقبة كل عملية على حدا أي يتم إعداد ملخص لكل حساب ويمكن اعتباره دفتر أستاذ مساعد.

ونجد في هذا الكشف اسم البنك ورمز الوكالة وتاريخ العملية -اسم الحساب – نوع العملة ويجب أن يكون الموجود في نهاية الجدول مساويا للمبلغ الموجود في اليومية.

3. دفتر الأستاذ العام: ويبين دفتر الأستاذ كل حساب من حسابات البنك المستخدمة على حدا وعادة ما يكون شهريا ويسجل فيه تاريخ العملية والمدنية والحركة الدائنة للحساب وأيضا الرصيد القديم والرصيد الجديد له وفي أعلى الجدول تحتوي على اسم الحساب .

4. ميزان المراجعة الشهري: يتم إعداد ميزان المراجعة شهريا وهو يتضمن كافة الحسابات الموجودة في البنك وهي تحتوي على الأرصدة الجديدة مضافة إليها أرصدة الأشهر السابقة، وهو يتضمن اسم الحساب ورقم الحساب.

المبالغ المدنية والدائنة والأرصدة المدنية والدائنة، وفي أعلى الجدول يتضمن تاريخ الفترة .

5. ميزان المراجعة السنوي "BALANCE GENERAL": وما يعرف أيضا بالميزانية العامة، وهو يعد من قبل المديرية العامة ولا دخل للوكالة في إعدادة، حيث يقوم المحاسب بجمع جميع العمليات المتعلقة بالوكالة ويقوم بإرسالها إلى المديرية العامة من أجل إعداد الميزانية ويتم إعدادها في نهاية السنة المالية أي دورية وهي تحتوي على رقم الحساب واسم الحساب والأرصدة الدائنة والمدنية وفي نهاية الجدول يتم إعداد الرصيد النهائي .

خلاصة الفصل الثالث :

يتضح لنا جليا من خلال هذا الفصل التطبيقي أن البنوك الجزائرية بصفة عامة بنك التنمية المحلية بصفة خاصة يقسم إلى مديرية عامة الموجودة في المقر الرئيسي للبنك ومديريات جهوية ووكالات، حيث أن الوكالة هي التي تقوم بالتعاملات المباشرة مع الزبائن في حين تتمثل أعمال المديرية العامة والمديريات الجهوية بالمراقبة والتنظيم .

ومديرية BDL كغيرها من المديريات الأخرى فهي تتلقى العمليات المحاسبية المسجلة في الدفاتر والسجلات عن طريق الإعلام الآلي من طرف الوكالات التابعة ، من أجل إعداد القوائم المالية في نهاية السنة والمتمثلة في جدول حسابات النتائج والميزانية الختامية لأن الوكالة لا تقوم بالتسويات الجردية وليست المسؤولة عن دراسة الاهتلاكات والمؤونات وإنما هذا من مسؤولية المديرية العامة .

تمهيد:

لا شك أن تميز أنشطة البنوك له تأثير بارز على النظام المحاسبي المصرفي، لا سيما المخطط المحاسبي البنكي. هذا الأمر ترك البنوك تنفرد بمخطط محاسبي خاص بها يختلف عن المخططات المحاسبية للقطاعات الأخرى. هذا ما أدى إلى دراسة المخطط المحاسبي البنكي في هذا الفصل.

المبحث الأول : ماهية المخطط المحاسبي:

المطلب الأول : نشأة المخطط المحاسبي البنكي الجزائري :

كان المخطط المحاسبي البنكي الوطني الصادر سنة 1975 موجهاً أساساً للمؤسسات التجارية والصناعية دون مراعاة خصوصيات القطاعات الإقتصادية الأخرى كقطاع البنوك. لذلك كان من الضروري تكييف المخطط المحاسبي البنكي مع خصوصيات القطاع البنكي حيث تولى المجلس الأعلى لتقنية المحاسبة مهمة إنجاز ذلك منذ 1977، ولم يصدر مخطط محاسبي خاص بالبنوك بصفة رسمية إلا في 17 نوفمبر 1992 إثر صدور قانون 92-08 المتضمن والمحدد للمخطط المحاسبي للبنوك والقواعد المحاسبية الواجبة التطبيق عليها¹.

المطلب الثاني : تعريف المخطط المحاسبي البنكي :

يمثل المخطط المحاسبي مجموعة من القواعد والإجراءات التي تعطي إطاراً معياري (مرجعي) لـ :

- تحديد المفاهيم والمبادئ التقنية المحاسبية.
- تسجيل ومعالجة المعلومات.
- إعداد القوائم المالية الملخصة.

المطلب الثالث : أسباب وضع مخطط محاسبي خاص بالبنوك:

أجبرت السلطات النقدية على وضع مخطط محاسبي خاص بالبنوك من أجل مراعاة خصوصيات المهنة المصرفية وخصوصيات محاسبة البنوك والنظام المحاسبي البنكي.

الفرع الأول: خصوصيات المهنة البنكية:

تتمثل خصوصيات المهنة البنكية فيما يلي² :

النشاطات البنكية الأساسية تدور حول النقود، أي أن النقود تمثل "المادة الأولية" للبنوك، وتستعمل للدفع وللتحصيل.

¹ Hocine Bouchaïb, **Précis de comptabilité bancaire**, première édition, 2002, P 25.

² Jean Luc Siruguët, Lydia Koessler, **le contrôle comptable bancaire un dispositif de maitre des risques**, tome1, banque éditeur, 1998, P-P 138, 139.

- يمثل البنك وسيطاً بين المودعين (ملاك أو عارضي رؤوس الأموال) والمقترضين (طالبي رؤوس الأموال)، الأمر الذي يجبر البنك على تجميد حد أدنى من السيولة لمواجهة الاستحقاقات الحالية والاستحقاقات المفاجئة التي يتعرض إليها.
- يمثل البنك "خالقاً" للنقد، وذلك عن طريق الإقراض الذي يقدمه لزيائنه.
- تقوم البنوك بالتعامل بالعملات الأجنبية من حيث الشراء والبيع بصفة شبه احتكارية مقارنة مع باقي عناصر النظام المالي والنقدي، فيلعب البنك دورهما في سير العلاقات المالية مع الخارج كتحصيل إيرادات الصادرات، ودفع تكاليف الواردات.
- معظم إيرادات البنك عبارة عن فوائد وعمولات.

الفرع الثاني: خصوصيات محاسبة البنوك والنظام المحاسبي البنكي :

الجزء 01: خصوصيات متعلقة بطبيعة العمليات : وتتمثل فيما يلي :

- يتميز النظام المحاسبي البنكي بالدقة والأمانة والسرعة عند تسجيل ومعالجة العمليات، فالدقة مطلوبة ليشعر الزبون بالاطمئنان، والسرعة مطلوبة لاستخراج أرصدة الزبائن عند حدوث عملية السحب أو إيداع، والأمانة مطلوبة نظراً أن السلعة محل التعامل وهي النقود، تمثل سلعة ثمينة ونادرة. فالدقة والسرعة والأمانة تمكن البنك من تجنب بعض الممارسات الخاطئة والخطيرة كصرف شيكات لزيائن ليست لديهم أرصدة كافية، أو الإمتناع عن الصرف لزبون له أرصدة كافية لذلك. فضمان الدقة والسرعة والأمانة يستدعي استعمال معمم للمعلوماتية من أجل القيام بالأنشطة المحاسبية البنكية³.
- تتميز العمليات البنكية بتشابهها وكثرتها ومعدل تكرارها مثل عملية الإيداع والسحب، فيتطلب الأمر فتح العديد من الحسابات لتسجيل العمليات حسب طبيعة الطرف الثاني للعملية، ولتسجيل الإيرادات والأعباء حسب طبيعتها. ومن هنا يستدعي الأمر تعدد المحاسبات المساعدة.
- يتم تسجيل وإثبات قيم موجودة بالبنك ولكنها ليست ملك له مثل الكمبيالات المودعة برسم التأمين أو التحصيل.
- يتميز النظام المحاسبي البنكي باللامركزية، أي تتوزع الأعمال المحاسبية على مختلف الأقسام (القروض والسلفات، الودائع، محفظة الأوراق...) والفروع، الأمر الذي يبين أهمية المحاسبات المساعدة وحسابات الارتباط.

² Jean Luc Siruguet, Lydia Koessler, **le contrôle comptable bancaire un dispositif de maitre des risques**, tome 1, banque éditeur, 1998, P-P : 138 - 139

³ Antoine Sardi, **pratique de la comptabilité bancaire**..afges éditions. P 30

- يتم التسجيل المحاسبي للإلتزامات التي يمنحها البنك أو يتلقاها حتى ولو لم يتجسد هذا الإلتزام بتدفق نقدي.
- تتميز بعض الأنشطة والخدمات البنكية بطول مدتها الزمنية (مثل القروض الطويلة الأجل)، مما يستدعي معالجات محاسبية طوال هذه المدة.
- تؤدي بعض الأنشطة والخدمات البنكية إلى تسجيلات ومعالجات محاسبية جد معقدة (مثل المشتقات المالية).

الجزء 02: خصوصيات متعلقة بغاية النظام المحاسبي البنكي:

يسعى البنك إلى إعداد بيانات وكشوفات على شكل قوائم مالية ختامية وقوائم ملخصة دورية لصالح المستعملين التقليديين للمحاسبة كالجهات الإدارية وإدارة الضرائب، ولصالح اللجنة البنكية التي تؤدي وظيفتها الرقابية عن طريق نسب الحیطة، ولصالح البنك المركزي الذي يقوم بإعداد الإحصائيات النقدية.

الفرع الثالث : خصائص نظام المعلومات البنكي:

يرتكز نظام المعلومات المحاسبي البنكي على المعلوماتية. فتمثل المعلوماتية وسيلة لمعالجة العمليات البنكية كالقروض والودائع بسرعة ودقة وأمان وبأقل تكلفة، كما أنها وسيلة لإنتاج معلومات مفيدة لإدارة المخاطر والربحية⁴.

الجزء 01: مكونات نظام المعلومات المحاسبي البنكي:

(1) مصدر المعلومة: تصدر المعلومة عن عملية بنكية كالإقراض أو الإيداع، وعن عملية غير بنكية كتسديد الأجور.

(2) تسجيل العملية: يتصف تسجيل العملية بأنه :

1- فوري: للحصول على الوضعية المالية الحقيقية للبنك في أي وقت.

2- قريب من المصدر: وذلك لضمان السرعة في التسجيل.

3- وحيد: لتفادي التكرار والأخطاء والزمن الضائع.

⁴ فائق شقير، عاطف الأخرس، عبد الرحمن سالم، محاسبة البنوك، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2000، ص 29، 30.

4- كامل: لتجنب الرجوع اللاحق إلى العملية لإضافة معطيات ضرورية، كما يجب تجنب تسجيل معطيات غير مفيدة.

5- موحد: على مستوى شاشة الإدخال (les masques de saisie) وذلك لضمان الفعالية .

6- مراقب: يجب على برنامج التسجيل أن يراقب التوافق بين الحسابات الدائنة والحسابات المدينة، وأن يراقب التوازن بين المبالغ الدائنة والمبالغ المدينة، وأن يمنع تسجيل العمليات من طرف أشخاص غير مرخص لهم القيام بذلك. فالتسجيل المراقب يضمن أمانة وصحة التسجيل.

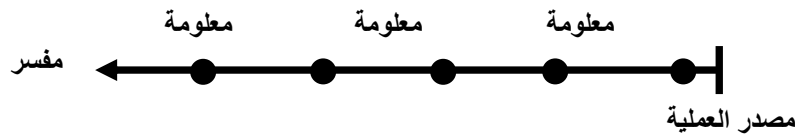
3 معالجة العملية: تقام المعالجة عن طريق برامج متخصصة أو أنظمة ثانوية (للودائع، للقروض ...). تتضمن المعالجة القيام بعمليات حسابية، نشر وإصدار الإشعارات الدائنة والمدينة، تخزين المعطيات المعالجة. تؤدي الأحداث اللاحقة المؤثرة على العملية كحساب الفوائد المستحقة، إلى معالجة جديدة للعملية. كل معالجة جديدة تنتج تقرير الحدث.

4 القاعدة الغيرية والقاعدة المرجعية (Base tiers et base de référence):

تتضمن القاعدة الغيرية المعطيات المتعلقة بالزبائن والمتعاملين، كالإسم، العنوان الجبائي، الجنسية، المهنة ... إلخ. أما القاعدة المرجعية، فيمكن أن تتضمن معدل الصرف للعملة الأجنبية، معدلات الفائدة، قائمة البلدان ... إلخ.

5 (تقرير الحدث (أو العملية) (Compte - rendu d'événement):

يمكن تعريف تقرير الحدث بأنه شعاع منظم من المعلومات ينقل المعلومات من مصدر العملية إلى المفسر.



6 المفسر: يضمن المفسر العلاقة بين الأقسام الإستغلالية المنتجة للمعلومات، والأقسام التسييرية المستعملة للمعلومات. يستلم المفسر المعلومات عن طريق تقرير الحدث، ثم يعالجها عن طريق عمليات حسابية وينعشها بمعطيات مفيدة، ثم يشكلها كي تكون صالحة للإستعمال من طرف الأقطاب التسييرية.

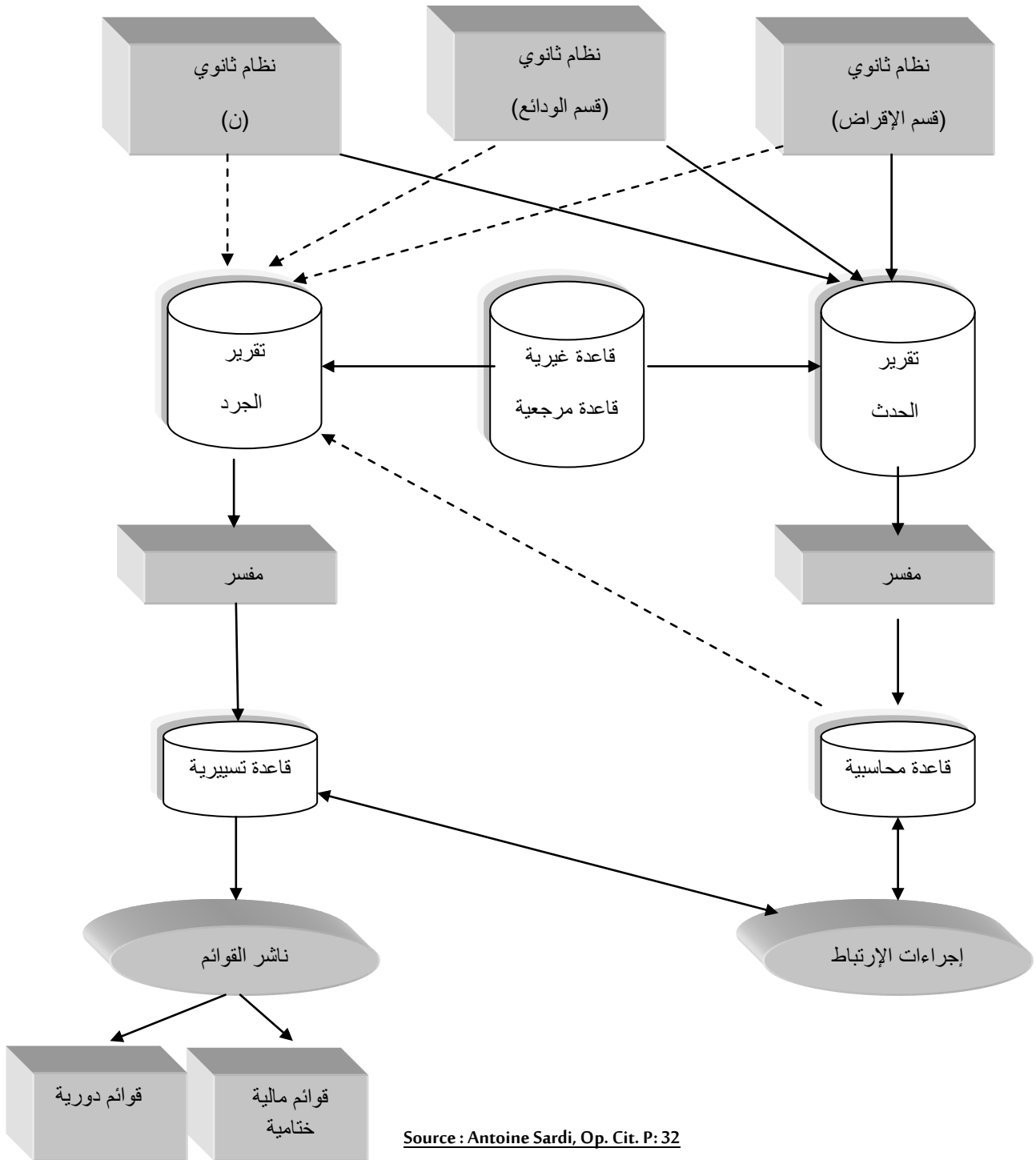
(7) القاعدة المحاسبية (Base comptable) : تتضمن القاعدة المحاسبية معلومات محاسبية مثل التحركات المحاسبية (دفتر اليومية)، ترتيب هذه التحركات حسب طبيعة الحسابات (دفتر الأستاذ)، وأرصدة هذه الحسابات (ميزان المراجعة). كما تتضمن القاعدة المحاسبية معلومات لا محاسبية (مثل العملة، المدة الابتدائية للعملية... إلخ) شرط أن تكون هذه المعلومات ثابتة أي لا تتغير مع الزمن.

(8) القاعدة التسييرية (Base de gestio) : تتضمن القاعدة التسييرية معلومات متغيرة مع الزمن. تستلم القاعدة التسييرية المعلومات من القاعدة الغيرية أو القاعدة المرجعية وذلك باستعمال شعاع منمط من المعلومات يدعى تقرير الجرد (Compte - rendu d'inventaire) ، بحيث أن تقرير الجرد ينقل المعلومات من القاعدة الغيرية أو المرجعية نحو القاعدة التسييرية بصفة دورية عند كل عملية إقفال.

(9) ناشري القوائم (Editeurs d'états) : تمكن مهمة ناشري القوائم في جمع المعلومات، وفرزها وترتيبها وتخزينها، وذلك من أجل الحصول على منتج معلوماتي قابل للاستعمال.

وفيما يلي شكل يبين أهم مكونات نظام المعلومات المحاسبية البنكية :

الشكل رقم (1-1) : نموذج لنظام معلومات محاسبي بنكي



المبحث الثاني : أهداف ومضمون المخطط المحاسبي البنكي

المطلب الأول : أهداف المخطط المحاسبي البنكي:

يرتكز نظام جمع المعلومات المحاسبية الخاصة بالبنوك على المخطط المحاسبي البنكي لأن هذا الأخير يسمح بهيكلية المعلومات والعمليات في شكل منطقي منظم وقانوني. فوضع مخطط محاسبي بنكي يهدف إلى⁵:

(1)- حماية المودعين: كون البنك وسيطا بين المودعين والمقترضين، فلا بد من القيام بمعالجة محاسبية للمعلومات وتقديمها في شكل قوائم بصفة تسمح بالقياس الصحيح لسيولة البنك وحساب النسب التسييرية.

(2)- مراقبة ومتابعة الكتلة النقدية: يتم تحديد مكونات الكتلة النقدية عن طريق إحصاء حسابات القروض مع إبراز طبيعة الأعوان الاقتصادية المستفيدة لهذه القروض. كما تتم مراقبة الكتلة النقدية بواسطة تحليل الودائع حسب طبيعتها وحسب عملتها.

(3)- مراقبة العمليات على العملة الصعبة: تتم مراقبة العمليات على العملة الصعبة عن طريق متابعة الالتزامات على العملة الصعبة، مع إبراز نوع العملة، وطرق تقييمها، وطبيعة العملية على هذه العملة الصعبة (عمليات فورية أو عمليات آجلة).

(4)- مراقبة العمليات السوقية: تسعى مراقبة العمليات السوقية إلى إبراز مدى مساهمة العمليات التي يعالجها البنك في النشاط الاقتصادي. وتتم مراقبة العمليات السوقية بإبراز الطبيعة الاقتصادية للعمليات والالتزامات عن طريق تقسيم محاسبي دقيق لكي يمكن متابعة هذه العمليات والالتزامات.

⁵ Jean Luc Siruguet, Lydia Koessler, Op. Cit, P-P: 141-142.

المطلب الثاني : مضمون المخطط المحاسبي البنكي:

يتضمن المخطط المحاسبي البنكي ما يلي⁶:

(01)-إجراءات عامة: وتدور حول المبادئ التطبيقية العامة وتنظيم النظام المحاسبي.

(02)-قواعد المعالجة المحاسبية: وتدور حول:

1- المبادئ المحاسبية الواجب تطبيقها في البنوك.

2- طرق التقييم.

3- القواعد العامة لإعداد الميزانية، جدول حسابات النتائج، خارج الميزانية، والملاحق.

4- تقارير التسيير.

(03)- مخطط الحسابات: ويتضمن:

1- قائمة الحسابات

2- شرح مضمون كل حساب وقواعد استعمال كل حساب

3- خصائص مخطط الحسابات:

الجزء 01: ترقيم (ترميز) مخطط الحسابات :

يتكون رقم كل حساب من أعداد ذات دلالة، بحيث أن كل عدد يشير إلى صفة يتميز بها الحساب، فمثلا العدد الأول ابتداء من اليسار يدل على المجموعة المحاسبية التي ينتمي إليها الحساب. بفضل هذه الصفة، يصبح رقم الحساب مرجع نظري ومعلوماتي يسهل الكثير من الاستعمالات، خاصة تلك المتعلقة بالفحص والرقابة على الحسابات⁷.

الجزء 02: مضمون مخطط الحسابات: يتكون مخطط الحسابات من 9 مجموعات وهي:

- المجموعة (1) : عمليات الخزينة والعمليات ما بين البنوك.

⁶ فائق شقير، عاطف الأخرس، عبد الرحمن سالم، مرجع سبق ذكره، ص 142

⁷ Yves Bernheim, Jean Paul Caudal, François Eglin, Véronique Salignon, *Traité de la comptabilité bancaire*, la revue banque éditeur, 1993, P - P : 44 - 45.

- المجموعة (2) :عمليات مع الزبائن.

- المجموعة (3) : حسابات محفظة السندات وحسابات التسوية.

- المجموعة (4) : القيم الثابتة.

- المجموعة (5) : الأموال الخاصة وما شاكلها.

- المجموعة (6) : التكاليف.

- المجموعة (7) : النواتج (الإيرادات).

- المجموعة (8) : النتائج.

- المجموعة (9) : حسابات خارج الميزانية.

جدول رقم (1-1) : حسابات المخطط المحاسبي البنكي

حسابات خارج الميزانية	حسابات الميزانية (الإستغلال)	حسابات التسيير	حسابات النتائج
- المجموعة (9)	- المجموعة (1) - المجموعة (2) - المجموعة (3) - المجموعة (4) - المجموعة (5)	- المجموعة (6) - المجموعة (7)	- المجموعة (8)

- المجموعة (1) : تسجل في هذه المجموعة العمليات التي تتم نقداً والعمليات التي تتم مع البنوك الأخرى.

- **المجموعة (2) :** تسجل في هذه المجموعة العمليات التي تتم مع الزبائن، سواء كانت هذه العمليات متمثلة في قروض، ودائع، أو حسابات عادية.
- **المجموعة (3) :** هي المجموعة الأكثر تنوعاً والأكثر تعقيداً. تسجل في هذه المجموعة العمليات على السندات، العمليات ما بين الفروع، العمليات مع الدائنين والمدينون المختلفون، العمليات على التوظيفات المختلفة، والحسابات الإنتقالية وحسابات التسوية.
- **المجموعة (4) :** تسجل في هذه المجموعة الأملاك والقيم الدائمة التي يتحصل عليها البنك بقصد استغلالها للقيام بنشاطاته، وليس بغرض إعادة بيعها. من بين هذه القيم نجد الأصول الثابتة، سندات المساهمة، القروض الإيجارية.
- **المجموعة (5) :** تسجل في هذه المجموعة وسائل التمويل الدائمة والطويلة الأجل كرؤوس الأموال الخاصة والديون تحت شرط. كما تسجل في هذه المجموعة مؤونات الأخطار والأعباء، أموال للأخطار العامة البنكية، والمؤونات النظامية.
- **المجموعة (6) :** تسجل في هذه المجموعة كل أنواع الأعباء التي يتحملها البنك.
- **المجموعة (7) :** تسجل في هذه المجموعة كل أنواع الإيرادات التي يتحصل عليها البنك.
- **المجموعة (8) :** تسجل في هذه المجموعة الأرباح والخسائر التي تحصل عليها البنك في نهاية الدورة المالية.
- **المجموعة (9) :** تسجل في هذه المجموعة التعهدات التي يمنحها البنك والتعهدات التي يستلمها البنك (التعهدات التي تعطى للبنك).

4- أنظمة مخطط الحسابات البنكي :

تتضمن محاسبة البنوك نظامين وهما:

(1) **النظام الداخلي:** ويتضمن مخطط الحسابات الداخلي، الملفات المعلوماتية المتعلقة بمخطط الحسابات الداخلي، إجراءات التسجيل ... إلخ. تتمتع البنوك بحرية تامة في كيفية تنظيم نظامها الداخلي.

(2) **النظام الخارجي:** يتكون من:

1- **الحسابات السنوية القانونية:** وتتمثل في الميزانية البنكية، جدول حسابات النتائج، خارج الميزانية والملاحق

الميزانية: تعبر الميزانية عن الحالة المالية للبنك في زمن t، تخبر الميزانية عن ما للبنك (الأصول) وما عليه (الخصوم)، فهي تعطي نظرة عن ذمة البنك.

جدول رقم (2-1) : مكونات ميزانية بنكية.

أصول	خصوم
صندوق، بنك مركزي، حساب جاري بريدي	ديون اتجاه المنشآت المالية
سندات حكومية	حسابات الزبائن الدائنة
حقوق على الزبائن الماليين	ديون مؤلفة بسندات
حقوق على الزبائن	خصوم أخرى
أوراق وسندات ذات دخل ثابت	حسابات التسوية
حصص في المؤسسات الحليفة	مؤونات نظامية
قيم ثابتة	رأس مال اجتماعي
حسابات التسوية	احتياطات
	ترحيل من جديد
	نتيجة الدورة
المجموع	المجموع

المصدر : فائق شقير، عاطف الأخرس، عيد الرحمن سالم، مرجع سبق ذكره، ص145.

جدول حسابات النتائج :

تسجل في جدول حسابات النتائج كل العمليات التي تزيد من ثروة البنك (الإيرادات) والعمليات التي تنقص من ثروتها (التكاليف). يمثل الفرق بين الإيرادات والتكاليف نتيجة الدورة المالية، وبالتالي يفسر جدول حسابات النتائج الأنشطة التي قام بها البنك قصد فهم مكونات نتيجة الدورة المالية. يجمع جدول حسابات النتائج بين الإيرادات والتكاليف حسب طبيعتها أي:

- متعلقة بالإستغلال .
- مالية.

- إستثنائية .

جدول رقم (3-1) : مكونات جدول حسابات النتائج لبنك

إيرادات
أ- إيرادات الإستغلال البنكي:
1- فوائد وإيرادات مشابهة لها:
- فوائد على العمليات مع المنشآت المالية.
- فوائد على العمليات مع الزبائن.
- فوائد على الأوراق والسندات ذات الدخل الثابت.
- فوائد أخرى.
2- إيرادات على عمليات القرض الإيجاري والعمليات المشابهة.
3- إيرادات على عمليات الإيجار البسيط.
4- إيرادات على السندات ذات الدخل المتغير.
5- عمولات.
6- إيرادات الإستغلال البنكي أخرى.
ب- إيرادات أخرى:
7- إيرادات متنوعة.
8- إسترجاع المؤونات والحقوق.
9- إيرادات استثنائية.
10- خسارة الدورة
أعباء

أ- أعباء الاستغلال البنكي:

1- فوائد وأعباء مشابهة:

- فوائد على العمليات مع المنشآت المالية.
- فوائد على العمليات مع الزبائن.
- فوائد على الأوراق والسندات ذات الدخل الثابت.
- فوائد وأعباء أخرى.

2- أعباء على عمليات القرض الإيجاري والعمليات المشابهة.

3- أعباء على عمليات الإيجار البسيط.

4- أعباء الإستغلال البنكي أخرى

ب) أعباء أخرى:

6- أعباء الإستغلال العام:

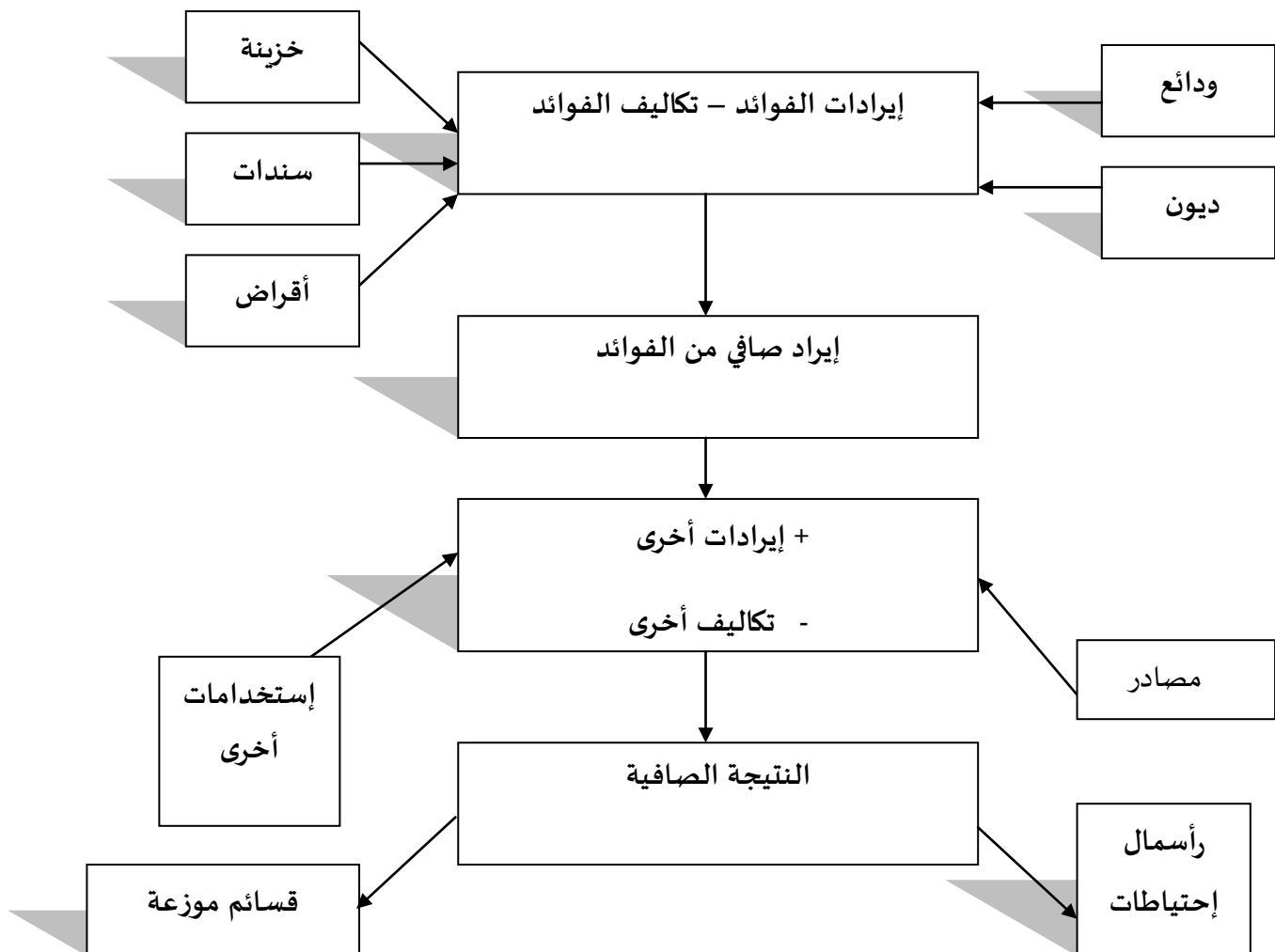
- خدمات
- تكاليف
- تكاليف العاملين
- ضرائب ورسوم
- أعباء متنوعة
- 7- مخصصات المؤونات والخسائر على الحقوق الغير مسترجعة
- 8- مخصصات الإهلاكات والمؤونات على القيم المعنوية الثابتة
- 9- أعباء استثنائية
- 10- ضرائب على الأرباح

11- نتيجة الدورة

SOURCE : YVES BERNHEIM, JEAN PAUL CAUDAL, FRANÇOIS EGLIN, OP, CIT, P: 50

و فيما يلي شكل يبين كيفية استخراج النتيجة المالية للبنك :

الشكل رقم (2-1) : النتيجة المالية للبنك



المصدر : فائق شقير، عاطف الأخرس، عبد الرحمن سالم، مرجع سبق

ذكره، ص146.

خارج الميزانية :

نظراً لأهمية الالتزامات (التعهدات) البنكية، تحصى هذه التعهدات في وثيقة (قائمة) تدعى خارج الميزانية، وذلك خلافاً للمؤسسات التجارية والصناعية التي تشير إلى تعهداتها في ملاحق قوائمها المالية .

تمثل التعهدات تلك العمليات التي لا تؤدي إلى تدفق نقدي (دفع أو تحصيل) مباشر. تصنف الالتزامات أولاً حسب إذا ما أنها ممنوحة أو مستلمة، ثم حسب طبيعتها أي :

- التزام بالتمويل (العملة الوطنية أو بعملات أجنبية).
- التزام بالضمان.
- التزام على السندات.

نظراً للعدد الكبير من التعهدات التي تمنحها البنوك أو تتلقاها، ونظراً لكثرة العمليات على العملة الصعبة وعلى الوسائل المالية، فحسابات خارج الميزانية تمثل ركيزة لتحديد معظم النسب القانونية.

جدول رقم (4-1) : خارج الميزانية البنكية

المبالغ	الالتزامات
	أ- الالتزامات الممنوحة:
	- التزامات التمويل لصالح المنشآت المالية.
	- التزامات التمويل لصالح الزبائن.
	- التزامات الضمان لصالح المنشآت المالية.
	- التزامات الضمان لصالح الزبائن
	- التزامات ممنوحة أخرى
	ب- الالتزامات المستلمة:
	- التزامات التمويل مستلمة من المنشآت المالية
	- التزامات الضمان مستلمة من المنشآت المالية

	- التزامات مستلمة أخرى
--	------------------------

الملاحق :

تتواجد الملاحق مع القوائم الملخصة، يمثل الملحق قائمة تتضمن التفسيرات الضرورية لفهم مدلولية القوائم الملخصة بتقديم بعض المعلومات الموجودة في هذه القوائم بشكل مفصل، فغاية الملحق هي تسهيل تقييم المركز المالي للبنك وأدائه. فيسمح الملحق بالإجابة على بعض التساؤلات التي يطرحها المحلل المالي ككيفية اختيار قرار الاستثمار والتمويل، تقدير المخاطر على الالتزامات الممنوحة والالتزامات المستلمة، تطور رأس المال، عدد العمال، النتيجة، قدرة الوفاء بالديون ... الخ.

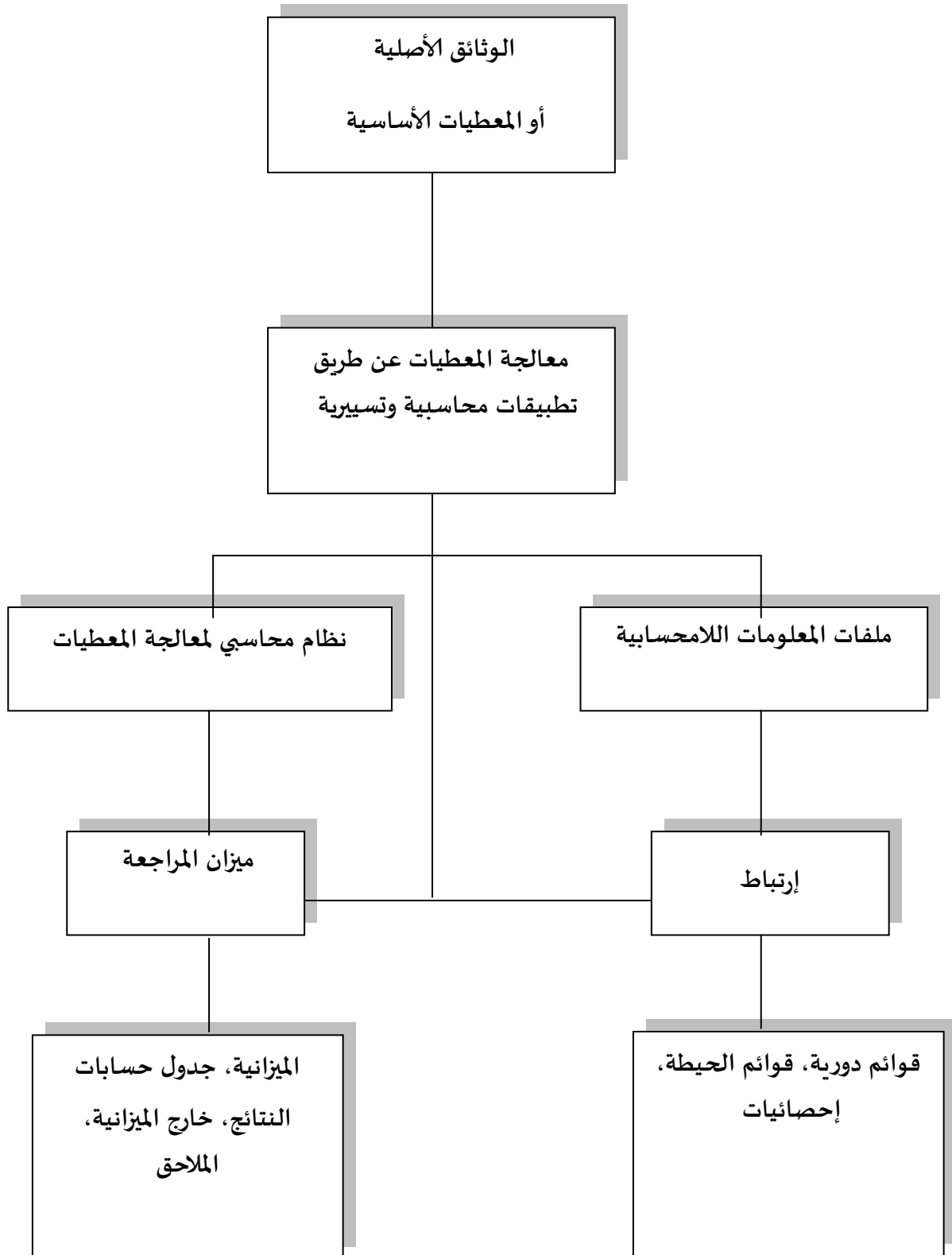
ويعبر الملحق على نوعين من المعلومات وهي:

أ- معلومات كمية: وهي موجهة لتكميل وتدقيق بعض عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج وخارج الميزانية.

ب- معلومات كيفية: وهي موجهة لتوضيح المعلومات الكمية وتسهيل فهمها.

وفيما يلي شكل يبين مراحل إعداد القوائم المالية :

الشكل رقم (3-1) : مراحل إعداد القوائم المالية



المصدر : طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان نظرة حالية ومستقبلية. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر ، 2006 ص 251.

- المستندات (القوائم) الدورية: هي وثائق محضرة لصالح سلطات الوصاية، تتمثل هذه الوثائق في الحالات الدورية (Les états périodiques)، قوائم الحيطة (Les états prudentiels)، والإحصائيات.

04- إجراءات متعلقة بالقوائم: وتدور حول:

1 - القوائم المعدة للنشر.

2 - دورية تقديم القوائم إلى السلطات الوصية.

05- نماذج القوائم المالية: بحيث يتم وصف وشرح كل قائمة مالية على حدى، وتدور هذه النماذج حول:

1- الميزانية المفصلة.

2- ملاحق للميزانية.

3- خارج الميزانية مفصلة.

4- ملاحق لخارج الميزانية.

5- جدول حسابات النتائج.

6- ملاحق لجدول حسابات النتائج.

المطلب الثالث : المبادئ المحاسبية للمخطط المحاسبي البنكي الجزائري

المبادئ المحاسبية للمخطط المحاسبي للبنوك تقترب بكثير من المبادئ المحاسبية المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الوطني . هذه المبادئ هي ⁸ :

1.التنميط المحاسبي (la normalisation comptable) : يجب أن تكون القواعد المحاسبية المستعملة موحدة ومعلومة من طرف مستعملي المعلومات المحاسبية.

⁸ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001، صفحة 55 (بتصرف)

2. الصورة الوفية :

- مبدأ الحيطة والحذر: أي تسجل محاسبياً التكاليف حتى وإن كانت محتملة، ولا تسجل الإيرادات إلا عند تحققها الفعلي.
 - الانتظام (régularité) والمصداقية (sincérité) : وذلك بتطبيق الإجراءات و القواعد السارية.
 - ثبات الأساليب المحاسبية :
- أي ثبات طرق التقييم وتقديم الحسابات المستعملة من دورة إلى أخرى. وفي حالة تغير هذه الأساليب لظروف إستثنائية، يجب الإفصاح عن ذلك في الملاحق للقوائم المالية.
3. العقلانية : أي حسن إختيار القواعد والإجراءات المحاسبية وتمييز وتسمية الحسابات، وذلك بما يتلاءم مع ظروف عمل البنك.
4. تقييم ذمة البنك : ويكون بالتكلفة التاريخية.
5. منع المقاصة : تسجيل العمليات بدون مقاصة بين عناصر الميزانية أو خارج الميزانية، وبين التكاليف و الإيرادات.
6. النظام القانوني المسير للقواعد المحاسبية البنكية متكون من قوانين يصدرها مجلس النقد والقرض ، و تعليمات بنك الجزائر ووزارة المالية.⁹
7. توافق الميزانية الإفتتاحية مع الميزانية الختامية.

⁹ أحمد صلاح عطية، محاسبة الإستثمار و التمويل في البنوك التجارية BANK ACCOUNTING، الدار الجامعية، 2003، ص 108

خلاصة الفصل الثاني :

لقد تم التطرق في هذا الفصل إلى مفاهيم عامة حول المخطط المحاسبي البنكي بدراسة تعريفه, أسباب وضع مخطط خاص بالبنوك, أهدافه بالإضافة إلى مضمونه وفي الأخير تم التطرق إلى مخطط الحسابات والقوائم المالية للبنوك .

تمهيد :

إن من أهم النتائج المتولدة عن ظاهرة العولمة هي زوال الحواجز التي تفصل بين الأسواق الدولية، بمعنى أن سوق السلع والخدمات وسوق رؤوس الأموال في الجزائر سوف تجد امتدادا لها في الأسواق الدولية . فمثلا سوق رؤوس الأموال في الجزائر سيصبح جزءا من أسواق رؤوس الأموال الدولية ويعني ذلك أن أسهم البنوك المدرجة في السوق المحلي سوف تكون قابلة للتداول في أسواق رؤوس الأموال الأخرى. وبالمثل فإن أسهم البنوك المدرجة في الأسواق المالية للدول الأخرى تكون قابلة للتداول في السوق المالي الجزائري.

فيصبح من الضروري تواجد مجموعة من الشروط في إعداد القوائم المالية للبنوك المدرجة في تلك الأسواق المالية، بحيث أن المعلومات الموجودة فيها تكون قابلة للفهم والمقارنة من قبل كل المتعاملين في أسواق رؤوس الأموال الدولية حتى يتمكنون من اتخاذ القرارات المناسبة أثناء تعاملهم في هذه الأسواق، وذلك لن يحدث إلا من خلال تكييف المنظومة المحاسبية مع المعايير المحاسبية الدولية، وهو ما نعني به " التنميط".

المبحث الأول : ظهور المعايير المحاسبية الدولية و تطورها:

إن المبادئ المحاسبية التي هي نتاج فكر محاسبي متأثر بالبيئة المتواجد فيها أدى إلى ظهور سياسات محاسبية متباينة ومتناقضة أحيانا (طرق المختلفة للإهلاك وتقييم المخزون ورسملة بعض التكاليف...) التي عملت على خلق نوع من التباين في القوائم المالية، وانطلاقا من هذا الأشكال بدأ التفكير في إنشاء المعايير المحاسبية الدولية.

المطلب الأول : التطور التاريخي للمعايير المحاسبية الدولية :

إن أهمية معايير المحاسبة والتدقيق جعلت المنظمات المهنية في كثير من دول العالم تهتم بوضع معاييرها ولعل من أهم هذه المنظمات في هذا المجال بمجمع المحاسبين القانونيين في الو،م،أ (AICPA) الذي بادر إلى وضع معايير التدقيق منذ 1939، كما تم تشكيل هيئة أو مجلس المعايير المحاسبية المالية (FASB) في الو،م،أ منذ عام 1973 لتطوير لصيغة المبادئ المحاسبية المقبولة عموما (GAAP) التي بدأ العمل بها منذ عام 1932.¹ وفي مايلي أهم المؤتمرات الدولية التي دعت إلى التوافق الدولي في مجال المحاسبة، وأدت إلى وضع معايير موحدة دوليا والتي بدأت مع بدايات القرن الحالي.

1- المؤتمر المحاسبي الدولي الأول: عقد عام 1904 في سانت لويس بولاية ميسوري في الو،م،أ برعاية اتحاد جمعيات المحاسبين القانونيين الأمريكية قبل تأسيس مجمع المحاسبين الأمريكيين عام 1917 وقد دار البحث في ذلك المؤتمر حول إمكانية توحيد القوانين المحاسبية بين الدولة .

¹ مأمون حمدان، مقدمة عن معايير المحاسبة الدولية ، كلية الاقتصاد ، كلية المحاسبة ، جامعة دمشق ، جمعية المحاسبين القانونيين

2- المؤتمر المحاسبي الدولي الثاني: سنة 1926 في أمستردام.

3- المؤتمر المحاسبي الدولي الثالث: في عام 1929 في نيويورك².

وقد عقد فيه ثلاثة أبحاث رئيسية وهي:

➤ الاستهلاك والمستثمر.

➤ الاستهلاك وإعادة التقويم.

➤ السنة التجارية أو الطبيعية.

4- المؤتمر المحاسبي الدولي الرابع: سنة 1933 في لندن، وقد شاركت فيه 49 منظمة محاسبية عينت 90

مندوبا عنها بالإضافة إلى حضور 79 زائرا من الخارج وقد بلغ عدد الدول التي مثلت في المؤتمر 22 دولة منها :

استراليا ونيوزيلندا وبدا الدول الإفريقية.

5- المؤتمر المحاسبي الدولي الخامس : عام 1938 في برلين وذلك بمشاركة 320 وفدا فضلا عن 250

مشارك من باقي أنحاء العالم.

6- المؤتمر المحاسبي الدولي السادس: 1952 في لندن حيث سجلت في المؤتمر 2510 عضو، من بينهم 1450

من المنظمات رعت المؤتمر في بريطانيا، و 196 من دول الكومنولث والباقي من 22 دولة أخرى.

7- المؤتمر المحاسبي الدولي السابع : 1957 في أمستردام وقد شارك فيه 104 منظمة محاسبة من 40 دولة

وحضره 1650 زائرا من الخارج و 1200 عضو من البلد المضيف هولندا.

8- المؤتمر المحاسبي الدولي الثامن : 1962 في نيويورك وقد حضره 1672 عضوا من الو، م، أ بالإضافة الى

2101 من دول أخرى وشارك فيه 83 منظمة يمثلون 48 دولة قد قدم فيه 45 بحثا .

² حسين قاضي ، مأمون حمدان ، المحاسبة الدولية ومعاييرها ، الطبعة الأولى، عمان، الأردن ، دار الثقافة للنشر ، 2008، ص 103 (بتصرف)

9- المؤتمر المحاسبي الدولي التاسع : 1976 في باريس.

10- المؤتمر المحاسبي الدولي العاشر: 1972 في واشنطن حضره 4347 مندوبا من 45 دولة.

11- المؤتمر المحاسبي الدولي الحادي عشر: 1977 في ميونيخ ألمانيا وقد حضره مندوبون عن أكثر من مئة دولة من العالم.

12- المؤتمر المحاسبي الدولي الثاني عشر: 1982 في المكسيك.

13- المؤتمر المحاسبي الدولي الثالث عشر: 1987 في طوكيو.

14- المؤتمر المحاسبي الدولي الرابع عشر: 1992 في الوم، أ وكان موضوع المؤتمر دور المحاسبين في الاقتصاد الشامل شارك فيه نحو 106 هيئات محاسبية من 78 دولة، وحضره نحو 2600 مندوبا من مختلف أنحاء العالم.

ولم تغب المشاركة العربية عن المؤتمر التي تمثلت بوفود من لبنان وسوريا والكويت ومصر والسعودية برعاية الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC، حيث استضافته ثلاثة منظمات محاسبية أمريكية هي :

✓ جمعية المحاسبين الأمريكية AICPA .

✓ جمعية المحاسبين الإداريين SMA .

✓ جمعية المراجعين الداخليين RAE .

15- المؤتمر المحاسبي الدولي الخامس عشر: 1997 في باريس.

16- المؤتمر المحاسبي الدولي السادس عشر: 2002 في هونغ كونغ حيث تمت مناقشة حوالي 90 عنوانا تدرجت موضوعاته من حورات ساخنة مثل الشمولية وأخلاقيات المهنة إلى أثر اقتصاد المعرفة على مهنة المحاسبة.

17- المؤتمر المحاسبي الدولي السابع عشر: 2006 في اسطنبول وقد عقد تحت شعار تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي العالمي ومساهمة المحاسبة في تطوير الأمم واستقرار أسواق رأس المال في أنحاء العالم ودور المحاسبين في عملية التقييم في المشروعات.¹

المطلب الثاني : مفهوم المعايير المحاسبية الدولية .

عرفت لجنة القواعد الدولية المحاسبية بأنها: "قواعد إرشادية يرجع إليها المهنيون لدعم اجتهاداتهم واستلهم حكماتهم، ولكنها لا تلغي الحكمة أو الاجتهاد أبداً كما أنها وصف مهني رفيع المستوى للممارسات المهنية المقبولة قبولاً عاماً، وتهدف إلى تقليل درجة الاختلاف في التعبير أو الممارسة في الظروف المشابهة وتعتبر كإطار لتقييم نوعية وكفاءة العمل الفني ولتحديد طبيعة وعمق المسؤولية المهنية "

كما يمكن تعريف المعايير المحاسبية بأنها مقاييس أو نماذج أو مبادئ أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسات العملية في المحاسبة والتدقيق أو مراجعة الحسابات.

وبذلك في تختلف عن الإجراءات، فالأولى لها صفة الإرشاد العام أو التوجيه بينما الثانية تتناول الإجراءات الصيغة التنفيذية لهذه المعايير على حالات تطبيقية معينة فمن معايير التدقيق مثلاً قيام المدقق بجمع و تقويم أدلة الإثبات تمهيداً لإبداء رأيه بالقوائم المالية، ومن الإجراءات التنفيذية لهذا المعيار إرسال مصادقات ايجابية أو سلبية للمدينين لتقويم قابلية تحصيل الديون كم يمثل الإفصاح العادل أحد المعايير المحاسبية لكن الإجراء التنفيذي هو كتابة ملاحظة على متن الميزانية حول الدعاوي المرفوعة ضد الشركة ولم يصدر فيها حكم حتى الآن .

¹ مأمون حمدان ، مرجع سبق ذكره ، ص 15

الشكل التقليدي: إن الدارس لمعايير المحاسبية الدولية بعد اضطلاعها على أحد هذه المعايير يجد بأن المعيار المحاسبي يتضمن الفقرات الرئيسية التالية:

➤ مقدمة المعيار.

➤ التعريف بالمصطلحات المحاسبية المستخدمة فيه.

➤ شرح المعيار.

➤ موضوع المعيار.

➤ الإفصاح.¹

لقد بدا الاهتمام بالمحاسبة الدولية في العقود الثلاثة الأخيرة، وذلك يرجع لعدة أسباب منها :

❖ تضاعف المعاملات التجارية بين شركات الأعمال الدولية.

❖ تضاعف وتطور وتنوع الشركات الدولية.

❖ تضاعف الاستثمارات بين مختلف الدول الأجنبية خلال الفترات السابقة، واحتمال تضاعفها في

الفترات اللاحقة بين الدول.

❖ مشكل العملات الأجنبية وسعر التبادل بين دول العالم والشركات الدولية.

❖ ظهور المنظمات المحاسبية والدولية في عملية إشراكها في المحاسبة الدولية.

❖ الحاجة إلى المعايير الدولية لتكوين أساس يتم الاسترشاد بها في العمليات التجارية²

ولهذه الأسباب وغيرها بدأ الاهتمام بالمحاسبة الدولية وبدأت الحاجة إلى المعايير المحاسبية الدولية.

¹ حماد طارق عبد العال ، موسوعة المعايير المحاسبية الجزء الثالث المحاسبة عن الإستثمارات و المشتقات المالية. الدار الجامعية.

2003. ص 13

² حسين قاضي ، مأمون حمدان ، مرجع سبق ذكره ، ص 103

المطلب الثالث : أهداف المعايير المحاسبية الدولية والآثار الايجابية للالتزام بها:

فرع 01 : أهداف المعايير المحاسبية الدولية :

من الطبيعي إن تكون هناك دوافع موضوعية للأطراف التي تسعى إلى وجود توافق دولي ومن بين أهم الأهداف و الدوافع لوضع معايير المحاسبة الدولية مايلي:

- إعداد ونشر المعايير المحاسبية التي يتم الاستشهاد بها عند إعداد وتجهيز القوائم ، والبيانات المالية بما يحقق المصلحة العامة مع العمل على القبول الدولي لهذه المعايير وتطبيقها عالميا.
- العمل على التحسين و التنسيق بين الأنظمة و القواعد، والإجراءات المحاسبية المرتبطة بإعداد وعرض القوائم المالية.
- توفر للشركات خاصة الدولية منها الوقت والمال الذي يبذل حاليا في توحيد قوائمها المالية التي تعتمد كل منها في إعدادها مجموعة من الممارسات والمبادئ المحاسبية والتي غالبا ما تكون مختلفة من دولة إلى أخرى.
- تسهيل العمليات الدولية، والتسعير وكذلك القرارات المتعلقة بتوزيع الموارد وتجعل أسواق الأوراق المالية أكثر كفاءة خصوصا بعد زيادة ونمو الأنشطة الإقتصادية الدولية، وكذلك زيادة اعتماد الدولة على بعضها فيما يتعلق بالتجارة الدولية وتدفق الإستثمارات.
- تهدف إلى رفع مستوى مهنة المحاسبة في دول العالم حيث أن الدول التي توجد بها أنظمة محاسبية ضعيفة وبدائية تعمل على تحفيز اتخاذ القرارات، والإجراءات اللازمة لتبني وتشغيل الأنظمة المحاسبية الدولية.

➤ العديد من الدول خاصة النامية منها لا توجد بها منظمات محاسبية مهنية ولا هيئات مختصة بإصدار معايير العمل المحاسبي، وبالتالي فإن تبنيها للمعايير المحاسبية الدولية سوف يوفر لها الوقت والمال.

➤ تسهل على الشركات عمليات الحصول على التمويل اللازم في حالة عدم كفاية الموارد المحلية أي إعطاء الشركات فرصة أخرى للحصول على الأموال من الخارج سواء كان في ذلك شكل رؤوس أموال أو قروض.

فرع 02 : الآثار الإيجابية للالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية :

من أهم الآثار الناتجة عن الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية نجد:¹

1. زيادة ثقة المتعاملين في أسواق رؤوس الأموال الدولية تجاه القوائم المالية، الأمر الذي يشجع التبادلات والاستثمارات بين هذه الأسواق، ويرجع ذلك إلى تقليص الاختلافات في الأساليب المحاسبية بين الدول، خاصة فيما يخص قياس الربح والمركز العالي، وهو ما يجعل المعلومات التي تعرض في القوائم المالية تعبر بصورة سليمة عن الأداء والأوضاع المالية للبنوك، الأمر الذي يسمح بتحديد أسعار واقعية لأسهم تلك البنوك في أسواق رؤوس الأموال.
2. مساعدة البنوك الدولية المتعددة الجنسيات في تصميم نظم متكاملة للمعلومات تسمح بالربط بين أنشطتها وأنشطة فروعها، الأمر الذي يساعد في تحديد أسعار التحويل (Prix de transfert) لتسعير الصفقات المتبادلة فيما بين وحدات المجموعة.

¹ محمد مطر، الالتزام بالمعايير المحاسبية والتدقيق الدولية كشرط لانضمام الدول الى منظمة التجارة العالمية ، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، العدد 18 ، 1998 ، ص- ص 16 ، 17.

3. تسهيل مهمة مصالح الضرائب في مختلف الدول، وهذا راجع إلى التنسيق في تطبيق أساليب الاعتراف بالإيرادات و التكاليف، ومنه تقليل الفروقات في طرق قياس أرباح فروع البنوك المنتشرة دوليا، الأمر الذي يسهل من احتساب الربح الضريبي.

المبحث الثاني : إجراءات وضع المحاسبة وتطبيقاتها على المستوى الدولي:

تشمل المعايير المحاسبية الدولية مجموعة من الإجراءات الواجب اتخاذها لتفادي حدوث مشاكل وهي :

المطلب الأول : إجراءات وضع المعايير المحاسبية الدولية :

❖ يشكل مجلس المحاسبة الدولية لجنة دولية توجيهية، يرأسها ممثل عن المجلس وتضم ممثلين عن المنظمات المحاسبية لثلاث دول على الأقل، وقد تتضمن اللجنة التوجيهية ممثلين عن المنظمات الأخرى الممثلة في المجلس أو المجموعة الاستشارية أو ذات الخبرة في موضوع معين.

❖ تحدد اللجنة التوجيهية كل القضايا المرتبطة بالموضوع وتراجعها. جيدا وتأخذ باعتبارها تطبيق إطار اللجنة المتعلق بإعداد وعرض البيانات المالية حول القضايا المرتبطة بالموضوع، وتدرس اللجنة التوجيهية المتطلبات والممارسات المحاسبية المحلية أو الإقليمية بما فيها المعالجات المحاسبية المختلفة التي قد تكون ملائمة لمختلف الظروف، وبعد تلك تقدم اللجنة التوجيهية موجزا بالنقاط الرئيسية.

❖ بعد تلقي تعليقات المجلس على موجز النقاط الرئيسية، تحضر اللجنة التوجيهية بيان تمهيدي بالمبادئ الأساسية التي تشكل أساس مسودة للعرض وتشرح الحلول البديلة التي أخذت بالاعتبار و الأسباب التي أدت إلى قبولها أو رفضها وتمتد هذه الفترة إلى أربعة شهور عادة.

❖ تراجع اللجنة التوجيهية التعليقات على بيان العرض التمهيدي بالمبادئ وتوافق على البيان النهائي بالمبادئ التي تقدم للمجلس للموافقة، كما يستخدم كأساس لإعداد مسودة العرض بالمعيار المحاسبي الدولي المقترح ويتاح هذا البيان النهائي للعموم دون نشره رسمياً،

❖ تعد اللجنة التوجيهية مسودة عرض تمهيدية للموافقة من قبل المجلس بعد التنقيح على أن توافق عليه نسبة ثلثي أعضاء المجلس على الأقل، وتنشر مسودة العرض بعد ذلك ، وتطلب تعليقات من كل الأطراف المهتمة خلال فترة العرض والتي هي شهر كحد أدنى وقد تمتد إلى ستة أشهر .

❖ تعيد اللجنة التوجيهية النظر بالتعليقات وتعد مخطط المعيار المحاسبي الدولي لمراجعته من قبل المجلس وبعد التنقيح، وموافقة ثلاثة أرباع أعضاء المجلس على الأقل، يتم نشر المعيار.

المطلب الثاني : المنظمات التي استهدفت وضع وتحسين المعايير المحاسبية الدولية :

الفرع الأول : لجنة معايير المحاسبة الدولية I.A.S.C :

1.تعريفها :

هي منظمة مستقلة تهدف إلى إعداد معايير يمكن إستخدامها من قبل الشركات والمؤسسات لدى الإعداد تتشكل هذه الهيئة من 19 إداريين ، يتم اختيارهم من قبل لجنة التعيين ،ويشترط في تركيبة الأعضاء أن تكون ممثلة للأسواق المالية العالمية ، والتنوع في الأصول الجغرافية والمهنية ، وذلك حسب التوزيع التالي :

➤ 06 أعضاء من أمريكا الشمالية

➤ 06 أعضاء من أوروبا

➤ 04 أعضاء من آسيا

➤ 03 أعضاء من كل المناطق الجغرافية بشرط احترام التوازن الجغرافي الكلي²

كما أن 05 أعضاء من بين 19 عضو ترك تعيينهم للفدرالية الدولية للمحاسبين شريطة التشاور المتبادل مع لجنة التعيين واحترام التوازن الجغرافي، وأن عضوين من بين خمسة لا بد أن يتم اختيارهم³ من بين الشركاء أو المسيرين للشركات المحاسبية الدولية الرائدة، ما عدى مستعملي القوائم المالية والجامعين بعضو واحد عن كل فئة، يتم تعيين الإداريين لمدة 03 سنوات .

2.نشأتها :

تعود نشأة IASC إلى المؤتمر الدولي العاشر للمحاسبة الذي عقد في سبتمبر عام 1972 سيدني بأستراليا، في هذا المؤتمر اقترح اللورد ينسون الذي كان قد طلب منه إنشاء هيئة دولية للمحاسبة بناء على مجموعة الدراسات الدولية للمحاسبين، تكون مسؤولة على تكوين وصياغة معايير المحاسبة الدولية وبعد عقد عدة اجتماعات بين رؤساء المعاهد الثلاث (cica.aicpa.icaew) إضافة إلى معهد المحاسبين القانونيين باسكتلندا (ICAS) تم الاتفاق على توسيع نطاق مشاركة الدول وتشكيل هيئة محاسبية دولية تتجاوز الدول الثلاث، و عليه فقد وجهت الدعوة لهيئات محاسبية في (أستراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، هولندا، المملكة المتحدة، أيرلندا، الولايات المتحدة) لحضور اجتماع لندن في مارس 1937 وفيه تم إنشاء لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) في 1973/06/29، وقد اعتبرت بعد تشكيلها الهيئة ذات المسؤولية والأهلية التي تصدر باسمها بيانات في أصول المحاسبة الدولية .

وفي سنة 1982 أسس IASC مجموعة استشارية دولية ضمنت ممثلين للمنظمات الدولية لمعدي ومستخدمي القوائم المالية والبورصات والجهات المنظمة للأوراق المالية، وقد اجتمعت المجموعة الاستشارية دوريا

² طارق عبد العال حماد، موسوعة المعايير المحاسبية، شرح المعايير المحاسبية، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002-2003، ص - ص 449 - 486 (بتصرف)

³ رواج ليلي، قحام أسامة، أثر المعايير المحاسبية الدولية على الهياكل المؤسسية للمحاسبة و على تسيير المؤسسة، مذكرة تخرج جامعة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص 25

لمناقشة القضايا الفنية في مشروعات IASC وبرنامج عمله ،وقد لعبت هذه المجموعة دورا هاما في وضع معايير المحاسبة الدولية وكسب القبول للمعايير الناتجة .

وقد اكتسبت لجنة معايير المحاسبة الدولية اعترافا واسعا بأهليتها والتحق بها عدد كبير من الجمعيات المهنية في معظم دول العالم سواء أوروبا أو آسيا أو غيرها مما أدى في عام 1982 إلى انضمام كل الهيئات المحاسبية المهنية التي كانت عضو في الإتحاد الدولي للمحاسبين ((والذي كان يضم مائتي هيئة مهنية حول العالم)) إلى لجنة معايير المحاسبة الدولية حيث قامت بإصدار 41 معيارا محاسبيا دوليا .

وفي سنة 1995 أنشأت IASC مجلسا استشاريا رفيع المستوى تكون من أفراد بارزين في مراكز وظيفية عليا في مهنة المحاسبة والأعمال ومستخدمي القوائم المالية الآخرين ،وكان دور المجلس هو تعزيز مقبولية معايير المحاسبة الدولية بشكل عام .

وفي سنة 1998 أصبحت الصين في IFAC وانضمت إلى IASC كمراقب ،وفي عام 1999 فتحت اجتماعات IASC للمراقبة العامة ،وعندما تم حل مجلس إدارة IASC في سنة 2001 كان هناك 153 عضو من 112 بلد ⁴ . وقد قام بإصدار أول معيار سنة 1975 (الذي ألغى عام 1998) ليحل محله عرض القوائم المالية ،كما أنه لا توجد فترة لإصدار المعايير أو نواتج محددة لذلك وإنما يتم إصدار المعايير طبقا للضرورة والحاجة ،وبعد الدراسات والمناقشات والتعليقات والاقتراحات ثم المراجعة والمصادقة يتم تحديد بدأ سريان المعيار ،وقد ترتب على نمو المحاسبة وتطويرها ،وتزايد العوامل المختلفة المؤثرة على البيئة المحاسبية أن تجد اللجنة ضرورة في إلغاء أو تغيير واحد أو أكثر من معايير المحاسبة الدولية .

3. أهدافها :

➤ صياغة ونشر معايير المحاسبة ذات النفع العام الواجب التقيد بها لدى عرض القوائم المالية وتعزيز قبولها والتقيد بها في جميع أنحاء العالم العمل بشكل عام على تحسين وتناغم المعايير والإجراءات المحاسبية والأنظمة المتعلقة بعرض القوائم المالية .

⁴ حسين القاضي، مأمون حمدان ،مرجع سبق ذكره ، ص 107

- مناقشة القضايا المحاسبية الوطنية فيما بين الدول المشاركة على نطاق دولي .
- طرح أفكار محاسبية يمكن تبنيها وإصدارها كمعايير دولية تخدم المصلحة العامة .
- تحقيق قدر من التوافق بين الممارسات المحاسبية فيما بين الدول المشاركة يسمح بالقابلية للمقارنة .
- العمل على تحقيق قدر من القبول الدولي لما يصدر عن اللجنة من معايير.⁵

الفرع الثاني : الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) :

1. تعريفه :

هو منظمة دولية تضم في عضويتها هيئات المحاسبة والمراجعة والهيئات المحاسبية ذات الصلة في دول العالم، تأسس عام 1977 ويضم في عضويته 155 عضو ومنظمة في 118 دولة يمثلون أكثر من مليونين ونصف مليون محاسب، يهدف الإتحاد إلى تعزيز مهنة المحاسبة في العالم والمساهمة في تطوير اقتصاد دولي قوي من خلال إنشاء معايير مهنية عالية المستوى والتشجيع على اعتمادها، ولتحقيق مهامه فإن الإتحاد لديه علاقة عمل وطيدة مع هيئات زميلة ومنظمات محاسبية في مختلف دول العالم .

ويضم الإتحاد في عضويته بعض الهيئات المحاسبية في بعض الدول العربية مثل البحرين، مصر، العراق، لبنان، المغرب، السعودية وتونس .

ويهتم الإتحاد بتفسير بعض النقاط الخاصة على ضوء المعايير المحاسبية الدولية الموجودة وإعداد ونشر مشاريع تفاسير أودعت للإثراء بين الجمهور المهتمين لإتمام عملية التفسير، كما ينسق مع الهيئات الوطنية لضمان الحلول ذات الجودة العالمية، ويتكون من 12 عضوا يتم تعيينهم من قبل الإداريين لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد .

⁵ طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 110

2. لجانته :

ينفذ عمل الإتحاد من قبل اللجان التالية :

- لجنة التعليم : وتضع معايير التعليم و التدريب التأهيلي اللازم لمزاولة التدقيق .
- لجنة السلوك المهني : وتضع معايير آداب السلوك المهني ، وتعزز قيمتها و قبولها من قبل المنظمات الأعضاء بموافقة مجلس الإتحاد .
- لجنة المحاسبة المالية والإدارية .
- لجنة القطاع العام .

3. مهامه :

- إصدار معايير المراجعة الدولية و معايير خدمات التأكيد الأخرى .
- إصدار معايير رقابة الجودة لعمليات المراجعة .
- إصدار قواعد السلوك المهني .
- إصدار قواعد وضوابط التعليم المستمر .
- إصدار معايير المحاسبة في القطاع العام .

4. أهدافه :

- اقتراح و تطوير معايير و أدلة المراجعة الدولية و قواعد السلوك المهني .
- تقييم و تطوير أساليب المحاسبة الإدارية .
- تشجيع و تقوية العلاقات مع مختلف الفئات التي تستخدم القوائم المالية .
- التعاون مع الهيئات المناظرة الإقليمية و المساعدة في نشر مثل هذه الهيئات .
- إصدار الدوريات كوسيلة لتبادل الآراء و الأفكار بين المهتمين بالمهنة .

- التنظيم والإشراف على الاجتماعات الدورية لأعضاء الإتحاد تشجيعاً للراغبين في الدخول إلى الإتحاد والمشاركة في نشاطاتها والتعريف بها .
- تنظيم عملية تبادل المعلومات في مجال تطوير المعلومات .

5. العضوية في الإتحاد :

العضوية في الإتحاد الدولي للمحاسبين مفتوحة لهيئات المحاسبة المعترف بها قانونياً أو بحكم الإجماع في أوطانها كمنظمات ذات أهمية لها سمعتها الحسنة في مهنة المحاسبة ، وتشمل في الإتحاد الدولي المحاسبي العضوية في لجنة المعايير الدولية للمحاسبة، ويبلغ عدد المحاسبين في المنظمات الأعضاء بالإتحاد الدولي للمحاسبين تقريبا 2.000.000 محاسباً في العمل المهني والخاص والتعليم والحكومة لقد أعطيت هذه اللجنة.

الفرع الثالث : لجنة ممارسة المراجعة الدولية (IAPC) :

هناك صلاحيات لإصدار مسودات معايير المراجعة، والخدمات التابعة بالنيابة عن مجلس الإتحاد (IFAS) على أن تسعى لتحقيق القبول الطوعي لتلك المعايير أو البيانات وتعزيزها .

ويتم تعيين أعضاء لجنة (IAPC) من قبل منظمات أعضاء يمثلون دولاً يختارها مجلس الإتحاد، وقد يضم اللجان الفرعية التي تشكلها لجنة ممارسة المراجعة الدولية ممثلين من غير الدول الممثلة في اللجنة، وذلك للحصول على أكبر عدد من وجهات النظر المختلفة ويتمتع كل ممثل في هذه اللجنة بصوت واحد فقط .

وتضمنت (IAPC) ابتداءً من عام 1994 أعضاء من 13 دولة وهي (أستراليا، البرازيل، كندا، مصر، ألمانيا، فرنسا، المكسيك، هولندا، اليابان، الهند، والولايات المتحدة الأمريكية)

وتبدأ إجراءات العمل في اللجنة باختيار مواضيع من أجل الدراسة التفصيلية بعد أن يتم تأسيس لجنة فرعية لهذا الغرض حيث تقوم بتفويض المسؤولية الأولية لهذه اللجنة الفرعية كي تعد وتحضر مسودات معايير وبيانات المراجعة، وتدرس اللجنة الفرعية المعلومات الأساسية التي تكون على شكل بيانات هيئات أخرى، ومن ثم تعد مسودة العرض كنتيجة لهذه الدراسة كي تقوم لجنة ممارسة المراجعة الدولية بدراستها، ومناقشتها فإذا وافقت على هذه المسودة عن طريق موافقة ثلاثة أرباع (3/4) الأعضاء الذين يملكون حق التصويت في اللجنة على ألا يقل عدد الأصوات الموافقة عن تسعة (9) أصوات ممثلة في اجتماعات

اللجنة، تقوم اللجنة بتوزيع المسودات بشكل موسع بهدف الحصول على كافة الانتقادات والتعليقات من المنظمات الأعضاء كما تترك لهم الوقت الكافي لإبداء آرائهم وتعليقاتهم وفي الأخير تقوم بدراستها والتصويت عليها حسب قواعد الأغلبية المقررة .

عند إصدار المعيار أو البين يحدد تاريخ سريانه بحيث تكون لغته الإنجليزية وتمنح مدة زمنية لترجمته إلى باقي اللغات الأخرى ،وقد أصدرت اللجنة حتى عام 1999 معياراً¹ .

المطلب الثالث : تطبيق المعايير الدولية :

في معظم دول أوروبا ومن خلال الهيئات المهنية العاملة هناك، ومن خلال الجهود المبذولة من طرف لجنة المعايير الدولية أوصت المنظمة الدولية للضمانات ISOCO في أوروبا بأن يتم استخدام معايير المحاسبة الدولية كما أوصت المجموعة الاستشارية الأوروبية للتقارير الدولية EFRAG بعد دراسات معمقة و مفاوضات قبولها بمعايير المحاسبة الدولية وبينت أن هذه المعايير لا تتناقض مع المعايير المستخدمة في أوروبا. وقد كان لتوصية المنظمة الدولية للضمانات ISOCO والمجموعة الاستشارية الأوروبية لتقارير المالية EFRAG أثراً كبيراً. أما في وطننا العربي فقد تم بإصدار معايير محاسبية مصرية تواكب التطورات التي يشهدها

¹ رواج ليلي، قحام أسامة، مرجع سبق ذكره، ص - ص 38، 39.

الإقتصاد المصري وتتفق مع معايير المحاسبة الدولية، حيث قامت اللجنة الدائمة لمعايير المحاسبة والمراجعة المصرية بإعداد المعايير المحاسبية وصدر بشأنها القرار الوزاري رقم -303- لسنة 1997، وبالرغم من تسمية هذه المعايير بإسم معايير المحاسبة المصرية إلا أنها كما ذكرنا هي ترجمة شبه كاملة لمعايير المحاسبة الدولية وفي ذلك تكريس لتطبيق المعايير الدولية بشكل غير مباشر.²

كما أن التغيرات الكبيرة التي عرفتھا الأنشطة المصرفية أدت إلى زيادة إهتمام مستعملي القوائم المالية تجاه نوعية المعلومات الموجودة فيها، حيث أن نقص الإفصاح الكافي للمعلومات في القوائم المالية أدى إلى ظهور أزمات عديدة تعرضت إليها العديد من المؤسسات المالية مثل بنك الإعتماد والتجارة الدولي BCCI وبنك⁶ Barings، بالإضافة إلى الأزمة المالية التي تعرضت إليها آسيا. لذلك، تلعب الشفافية دوراً هاماً في مساعدة مستعملي القوائم المالية في اتخاذ أحسن القرارات الإقتصادية وذلك ما ينعكس إيجابياً على الأسواق المالية.⁷ لأهمية هذا الأمر، فقد تدخلت لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASC وأصدرت المعيار المحاسبي الدولي رقم 30 (IAS 30) الخاص بالإفصاح في البنوك والمؤسسات المالية المشابهة في أوت 1990، وتم تطبيقه إبتداء من 1 جانفي 1991. كما أصدرت هذه اللجنة المعيار المحاسبي الدولي رقم 32 (IAS 32) الخاص بالإفصاح حول الأدوات المالية، والمعيار المحاسبي الدولي رقم 39 (IAS 39) الخاص بمحاسبة وتقييم الأدوات المالية، وذلك نظراً لأهمية الأدوات المالية في نشاط البنوك.

² سالي محمد الدينوري، قائمة التدفقات النقدية في ظل إعتماد الجزائر معايير محاسبية دولية، مذكرة تدخل ضمن نيل شهادة الماجستير، جامعة العقيد الحاج لخضر - باتنة -، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير و التجارة، قسم التسيير، تخصص محاسبة، السنة الجامعية 2008 - 2009، ص 40

⁶ طارق عبد العال حماد، المشتقات المالية (المفاهيم، إدارة المخاطر، المحاسبة)، الدار الجامعية، 2003، ص 446.

⁷ Hennie Van Greuning, Marius Koen, Joëlle Le Vourch/Meouchy, NORMES COMPTABLES INTERNATIONALE –GUIDE PRATIQUE, ESCP-EAP, The World Bank, FIDEF, CNCC, 2002, P 1 .

❖ المعيار المحاسبي الدولي رقم 30 (IAS 30) للإفصاح في البنوك والمؤسسات المالية المشابهة:

يطبق هذا المعيار على:

- المؤسسات المالية

- أي مؤسسة يكون من بين أنشطتها الأساسية قبول الودائع وإقتراض الأموال بهدف إقراضها أو إستثمارها.

- المؤسسات التي تدخل في نطاق التشريعات المصرفية⁸.

➤ أهداف المعيار:

يسعى المعيار المحاسبي الدولي IAS 30 إلى توفير المعلومات الكافية لمستخدمي القوائم المالية تمكنهم من تقييم درجة سيولة البنك وقدرته على السداد والمخاطر المصرفية التي يتعرض إليها.

➤ الأساليب المحاسبية :

لا يرشد المعيار المحاسبي الدولي IAS 30 بإستعمال طرق معينة للمعالجات المحاسبية الخاصة بالبنوك، أو طرق معينة لتقييم العمليات المالية والأحداث الأخرى الخاصة بالبنوك، بل يقتصر على مستلزمات الإفصاح عن الأساليب المحاسبية المتبعة

إيضاحات أخرى:

يجب أن تتضمن القوائم المالية للبنوك ما يلي⁹:

- اسم البنك. (متعلق بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 1 IAS 1 الخاص بتقديم القوائم المالية).

⁸ طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره ، ص- ص 64، 65

⁹ طارق عبد العال حماد، موسوعة المعايير المحاسبية، الجزء الثاني، ص- ص: 449-452 (بتصرف).

- اسم البلد الذي تأسس فيه البنك. (متعلق بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 1 IAS1 الخاص بتقديم القوائم المالية).
- تاريخ التأسيس للبنك. (متعلق بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 1 IAS1 الخاص بتقديم القوائم المالية).
- الشكل القانوني للبنك. (متعلق بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 1 IAS1 الخاص بتقديم القوائم المالية).
- القوانين التي تأسس وفقاً لأحكامها هذا البنك. (متعلق بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 1 IAS1 الخاص بتقديم القوائم المالية).
- عدد فروع البنك. (متعلق بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 1 IAS1 الخاص بتقديم القوائم المالية).
- المدينة التي يعمل بها المركز الرئيسي للبنك. (متعلق بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 1 IAS1 الخاص بتقديم القوائم المالية).
- طبيعة النشاط لهذا البنك. (متعلق بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 1 IAS1 الخاص بتقديم القوائم المالية).
- العملة المستخدمة في إعداد القوائم المالية لهذا البنك. (متعلق بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 1 IAS1 الخاص بتقديم القوائم المالية).
- أرقام سنة الماضية مقابل أرقام السنة الحالية. (متعلق بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 1 IAS1 الخاص بتقديم القوائم المالية).
- أسس إعداد القوائم المالية بحيث يشار أنها أعدت وفق للمعايير المحاسبية الدولية والقوانين المحلية. (متعلق بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 1 IAS1 الخاص بتقديم القوائم المالية).
- أساليب ترجمة القوائم المالية للعمليات الخارجية مع ذكر ما إذا استخدمت أسعار الإقفال أو متوسط الأسعار. (متعلق بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 21 IAS 21 الخاص بالمعلومات التي تظهر أثر تغير الأسعار العملات الأجنبية).

- قواعد تجميع القوائم المالية للبنك والوحدات التابعة له في القوائم المجمعة. (متعلق بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 27 27 IAS الخاص بالقوائم المالية الفردية والمجمعة).
- المعايير المتبعة لتحديد الشركات التابعة. (متعلق بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 27 27 IAS الخاص بالقوائم المالية الفردية والمجمعة).
- المعايير المتبعة لتحديد الشركات الشقيقة. (متعلق بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 27 27 IAS الخاص بالقوائم المالية الفردية والمجمعة).
- قواعد معالجة فائض إعادة التقييم لبيع الإستثمارات معاد تقييمها. (متعلق بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 16 16 IAS الخاص بالإستثمارات المادية).
- قواعد وأسس تقييم المباني والآلات والمعدات والأصول الأخرى القابلة للإهلاك ومعالجة الأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة تقييمها أو التنازع عنها. (متعلق بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 16 16 IAS الخاص بالإستثمارات المادية).
- قواعد معالجة تكاليف الصيانة والإصلاح والتجديد والتحسين. (متعلق بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 16 16 IAS الخاص بالإستثمارات المادية).
- طريقة إحتساب وعرض للمنح الحكومية. (متعلق بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 20 20 IAS الخاص بمحاسبة المنح الحكومية).
- قواعد وأسس تقييم الأصول غير الملموسة. (متعلق بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 38 38 IAS الخاص بالإستثمارات المعنوية).
- أساليب معالجة عمليات القرض الإيجاري. (متعلق بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 17 17 IAS الخاص بمحاسبة عقود التأجير).
- الموقف الضريبي للبنك. (متعلق بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 12 12 IAS الخاص بالضرائب على الأرباح).

- أساليب تقييم تكاليف خطة منافع التقاعد. (متعلق بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 26 IAS 26 الخاص بمحاسبة منافع التقاعد).
- أساليب تقييم عقود المقاولات والإنشاءات. (متعلق بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 11 IAS 11 الخاص بعقود المقاولات).

خلاصة الفصل الثاني:

إن توجه الإقتصاد الدولي من إقتصاد مركزي إلى إقتصاد السوق ، يفرض تغيير في فلسفة النظام المحاسبي أي التفكير في نظام محاسبي جديد تحكمه معايير محاسبية دولية تستجيب لمتطلبات مختلف المتعاملين من (مستثمرين ، مقرضين ، وغيرهم ...) ، وهذا ما أدى بدول العالم كافة وعلى رأسها الو ، م ، إلى اللجوء لإنشاء معايير محاسبية دولية التي تشكل تغيرا حقيقيا للثقافة المحاسبية المطبقة من طرف المؤسسات .

الإعتماد على المعايير المحاسبية الدولية في ظل ظروف معينة ، يؤدي إلى تقلبات في كل من (النتيجة والأموال الخاصة و مختلف الأمور المالية للمؤسسة وغيرها ...) ، وبالتالي تقلب في المردودية المالية .

لذلك فعلى الدول المتعاملة بهذه المعايير ان تكون ذات درجة عالية من التحكم ، والمعرفة العميقة لهذه المعايير المحاسبية الدولية ، والإستغلال الأمثل لها يحقق إيجابية في المؤسسة المتعاملة بها .

ومنه تطرقنا في هذا الفصل إلى المعايير المحاسبية الدولية ذات الصلة المباشرة مع النشاط المحاسبي البنكي ، وذلك بإبراز مفهومها ، أسباب ظهورها وإجراءاتها فيجدر التساؤل عما إذا كانت هذه المعايير مطبقة في القطاع المصرفي الجزائري.

وهو ما أدى إلى القيام بدراسة الحالة التطبيقية على مستوى بنك التنمية المحلية B.D.L .

الفهرس

I.....	الدعاء.....
II.....	الإهداء.....
III.....	التشكرات.....
IV.....	فهرس المحتويات.....
VI.....	قائمة الجداول و الأشكال.....
1.....	مقدمة عامة.....
05.....	الفصل الأول : المخطط المحاسبي البنكي.....
05.....	تمهيد.....
06.....	المبحث الأول : ماهية المخطط المحاسبي البنكي.....
06.....	• المطلب الأول : نشأة المخطط المحاسبي البنكي.....
06.....	• المطلب الثاني : تعريف المخطط المحاسبي البنكي.....
06.....	• المطلب الثالث : أسباب وضع مخطط محاسبي بنكي خاص بالبنوك.....
12.....	المبحث الثاني : أهداف ومضمون المخطط المحاسبي البنكي.....
12.....	• المطلب الأول : أهداف الخطة المحاسبي البنكي.....
13.....	• المطلب الثاني : مضمون المخطط المحاسبي البنكي.....
23.....	• المطلب الثالث : المبادئ المحاسبية للمخطط المحاسبي البنكي.....
25.....	خلاصة الفصل.....
26.....	الفصل الثاني : التنميط وفق المعايير المحاسبية الدولية.....
26.....	تمهيد.....
27.....	المبحث الأول : ظهور المعايير المحاسبية الدولية و تطورها.....
27.....	• المطلب الأول : التطور التاريخي للمعايير المحاسبية الدولية.....
30.....	• المطلب الثاني : مفهوم المعايير المحاسبية الدولية.....
32.....	• المطلب الثالث : أهداف المعايير المحاسبية الدولية والأثار الإيجابية للإلتزام بها.....
34.....	المبحث الثاني : إجراءات وضع المعايير المحاسبية و تطبيقاتها على المستوى الدولية.....
34.....	• المطلب الأول : إجراءات وضع المعايير المحاسبية الدولية.....

35.....	المطلب الثاني المنظمات التي استهدفت وضع تحسين المعايير المحاسبية الدولية.....
41.....	المطلب الثالث : تطبيق المعايير الدولية
47.....	خلاصة الفصل
48.....	الفصل الثالث : دراسة حالة بنك التنمية المحلية B.D.L.....
48.....	تمهيد.....
49.....	المبحث الأول : لمحة عامة حول بنك التنمية المحلية BDL
49.....	المطلب الأول : تعريف بنك التنمية المحلية.....
49.....	المطلب الثاني : طابع نشاط بنك التنمية المحلية وإطاره القانوني
50.....	المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية.....
52.....	المبحث الثاني : التعريف بالمديرية الجهوية لمستغانم.....
52.....	المطلب الأول : تعريف المديرية.....
53.....	المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للمديرية.....
53.....	المطلب الثالث : مهام المديرية.....
55.....	المبحث الثالث : دراسة قسم المحاسبة داخل المديرية.....
55.....	المطلب الأول : تعريف قسم المحاسبة.....
56.....	المطلب الثاني : مهام ووظائف قسم المحاسبة.....
56.....	المطلب الثالث: الدفاتر المستخدمة في قسم المحاسبة.....
59.....	خلاصة الفصل الثالث.....
60.....	خاتمة عامة
63.....	قائمة المراجع.....

الملاحق

ملخص المدكرة

إن الإنفتاح المنتظر للجزائر على السوق العالمية -خاصة سوق رؤوس الأموال - سوف يكون له تأثير بالغ على المنظومة المصرفية الجزائرية، مما يستوجب توحيد لغتها المحاسبية تماشياً مع ما هو معتمد عليه في الدول التي تلعب دوراً هاماً في السوق العالمية. فبالنظر إلى المخطط المحاسبي البنكي الجزائري الذي لا يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، أصبح من الضروري تنميط هذا المخطط وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية، خاصة تلك المتعلقة بالمهنة المحاسبية المصرفية كالمعيار المحاسبي الدولي رقم 30 المتعلق بالمعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية للبنوك والمنشآت المالية المشابهة، وكذا المعيارين رقم 32 و39 المتعلقين بالأدوات المالية.

Résumé de Note

L'ouverture est prévue en Algérie sur le marché mondial sur le marché des capitaux privés - aura un impact majeur sur le système bancaire algérien, qui exige la normalisation du langage comptable conforme à ce qui est certifié dans les pays qui jouent un rôle important sur le marché mondial.

Compte tenu de la banque de la comptabilité prévue de l'Algérie, qui ne se conforme pas aux normes comptables internationales, il est devenu patterning nécessaire ce régime conformément aux normes comptables internationales, en particulier celles qui ont trait à la profession bancaire comptable IAS 30 relative à la norme de l'information comptable à être divulgués dans les états financiers des banques et institutions financières similaires, et ainsi que les critères n ° 32 et 39 relatives aux instruments financiers.

المصطلحات الأساسية :

- مخطط محاسبي بنكي.

- معايير محاسبية دولية.

- قوائم مالية.

- أدوات مالية.

- ترميز

- إفصاح.

الملحق رقم (1): الملاحق للقانون 08-92 المؤرخ بتاريخ 17 نوفمبر 1992 والمتضمن مخطط الحسابات للبنوك والقواعد المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

**REGLEMENT N° 92-08 DU 17 NOVEMBRE 1992 *PORTANT* PLAN DE COMPTES
BANCAIRE ET REGLES
COMPTABLES APPLICABLES AUX BANQUES ET AUX ETABLISSEMENTS FINANCIERS**

Le Gouverneur de la Banque d'Algérie,

- Vu la Loi n° 88-01 du 12 Janvier 1988 portant Loi d'orientation sur les entreprises publiques économiques ;
 - Vu la Loi n° 90-10 du 14 Avril 1990 relative à la monnaie et au crédit notamment ses articles 44, 47, 114 à 117;
 - Vu la Loi n° 91-08 du 27 Avril 1991 relative à la profession d'expert-comptable, de commissaire aux comptes et de comptable agréée ;
 - Vu l'Ordonnance n° 75-35 du 29 Avril 1975 portant Plan Comptable National ;
 - Vu l'Ordonnance n° 75-59 du 26 Septembre 1975 modifiée et complétée portant Code de Commerce ;
 - Vu le Décret Présidentiel du 21 Juillet 1992 portant nomination du Gouverneur de la Banque d'Algérie;
 - Vu les Décrets Présidentiels du 14 Mai 1990 portant nomination de Vice Gouverneurs de la Banque d'Algérie ;
 - Vu le Décret Exécutif du 1er Juillet 1991 portant désignation de membres titulaires et suppléants au Conseil de la Monnaie et du Crédit ;
 - Vu la délibération du Conseil de la Monnaie et du Crédit en date du 17 Novembre 1992 ;
- Promulgue le Règlement dont la teneur suit :

DISPOSITION PRELIMINAIRE

Article 1er : Le présent Règlement a pour objet de fixer le plan de comptes bancaire et les règles comptables applicables aux banques et aux établissements financiers ci-après dénommés "Etablissements assujettis".

Par "règles comptables", il faut entendre, au sens du Présent Règlement, les principes

comptables généraux et les règles d'évaluation particulières.

SECTION 1 - PLAN DE COMPTES BANCAIRE

Article 2 : Les Etablissements assujettis sont tenus d'enregistrer leurs opérations en comptabilité conformément au plan de comptes bancaire dont la nomenclature est annexée au Présent Règlement.

L'obligation de conformité concerne la codification, l'intitulé et le contenu des comptes d'opérations.

Les Etablissements assujettis ne peuvent y déroger temporairement que sur autorisation spéciale de la Banque d'Algérie.

SECTION 2 - PRINCIPES COMPTABLES GENERAUX

Article 3 : Sauf les cas particuliers de certains types d'opérations expressément prévues par voie de règlements, les Etablissements assujettis doivent enregistrer leurs opérations selon les principes comptables généraux définis ci-après.

Article 4 : Les méthodes d'évaluation et de présentation des comptes utilisés doivent être identiques d'une période comptable sur l'autre.

Dans le cas d'une modification de méthodes d'évaluation, motivée par des circonstances exceptionnelles, le contenu et la portée de cette modification doivent être consignés dans un document annexé aux états de synthèse publiables.

Article 5 : Le patrimoine de l'établissement assujetti est évalué dans une perspective de continuité de l'activité.

L'estimation de l'actif, du passif et du hors bilan, sur la base de la valeur liquidative, n'intervient que dans le cas où la continuité de l'exploitation n'est plus assurée.

Article 6 : Les charges et les produits qui trouvent leur origine dans des opérations réalisées durant un exercice, doivent lui être rattachés.

Article 7 : Les biens sont comptabilisés en unité monétaire.

Les biens acquis à titre onéreux sont enregistrés à leur coût d'acquisition et maintenus à ce coût, sauf cas de réévaluation prévus par la réglementation en vigueur.

Article 8 : Les opérations sont enregistrées sans compensation ni entre les postes du bilan ou ceux du hors bilan ni entre les postes de charges et de produits.

Article 9 : Sauf dispositions particulières prévues par la législation et la réglementation en vigueur, toute charge est comptabilisée même lorsqu'elle n'est que probable.

A l'inverse, un produit ne doit pas être pris en compte tant qu'il n'est pas réalisé.

Article 10 : Le bilan d'ouverture d'un exercice doit correspondre au bilan de clôture de l'exercice précédent.

SECTION 3 - REGLES D'EVALUATION PARTICULIERES

Article 11 : Certains types d'opérations, notamment sur devises et sur titres, sont soumis à des règles d'évaluation particulières fixées par voie de règlements.

SECTION 4 - DISPOSITIONS FINALES

Article 12 : Les dispositions du présent Règlement sont applicables à compter du 1er janvier 1993.

Article 13 : Des instructions de la Banque d'Algérie fixeront, en tant que de besoin, les modalités d'application du présent Règlement.

**ANNEXE AU REGLEMENT N° 92-08 DU 17 NOVEMBRE 1992 NOMENCLATURE DES
COMPTES**

CLASSE 1 : COMPTES D'OPERATIONS DE TRESORERIE ET D'OPERATIONS

INTERBANCAIRES

- 10 - CAISSE
- 11 - BANQUES CENTRALES - CENTRES DES CHEQUES POSTAUX
- 12 - COMPTES ORDINAIRES
- 13 - COMPTES, PRETS ET EMPRUNTS
- 14 - VALEURS RECUES EN PENSION
- 15 - VALEURS DONNEES EN PENSION
- 16 - VALEURS NON IMPUTEES ET AUTRES SOMMES DUES
- 17 - OPERATIONS INTERNES AU RESEAU
- 18 - CREANCES DOUTEUSES
- 19 - PROVISIONS POUR CREANCES DOUTEUSES.

CLASSE 2 : COMPTES D'OPERATIONS AVEC LA CLIENTELE

- 20 - CREDITS A LA CLIENTELE
- 22 - COMPTES DE LA CLIENTELE
- 23 - PRETS ET EMPRUNTS
- 24 - VALEURS RECUES EN PENSION
- 25 - VALEURS DONNEES EN PENSION
- 26 - VALEURS NON IMPUTEES ET AUTRES SOMMES DUES
- 28 - CREANCES DOUTEUSES
- 29 - PROVISIONS POUR CREANCES DOUTEUSES.

**CLASSE 3 : COMPTES DU PORTEFEUILLE - TITRES ET COMPTES DE
REGULARISATIONS**

- 30 - OPERATIONS SUR TITRES
- 31 - INSTRUMENTS CONDITIONNELS
- 32 - VALEURS EN RECOUVREMENT ET COMPTES EXIGIBLES APRES
ENCAISSEMENT
- 33 - DETTES CONSTITUEES PAR DES TITRES

- 34 - DEBITEURS ET CREDITEURS DIVERS
- 35 - EMPLOIS DIVERS
- 36 - COMPTES TRANSITOIRES ET DE REGULARISATION
- 37 - COMPTES DE LIAISON
- 38 - CREANCES DOUTEUSES
- 39 - PROVISIONS POUR CREANCES DOUTEUSES

CLASSE 4 : COMPTES DES VALEURS IMMOBILISEES

- 40 - PRETS SUBORDONNES
- 41 - PARTS DANS LES ENTREPRISES LIEES, TITRES DE PARTICIPATION ET TITRES DE L'ACTIVITE DE PORTEFEUILLE
- 42 - IMMOBILISATIONS
- 43 - CREDIT-BAIL ET OPERATIONS ASSIMILEES
- 44 - LOCATION SIMPLE
- 45 - DOTATIONS DES SUCCURSALES A L'ETRANGER
- 46 - PROVISIONS POUR DEPRECIATION DES IMMOBILISATIONS
- 47 - AMORTISSEMENTS
- 48 - CREANCES DOUTEUSES
- 49 - PROVISIONS POUR CREANCES DOUTEUSE

CLASSE 5 : FONDS PROPRES ET ASSIMILES

- 50 - SUBVENTIONS ET FONDS PUBLICS AFFECTES
- 51 - PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES
- 52 - PROVISIONS REGLEMENTEES
- 53 - DETTES SUBORDONNEES
- 54 - FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GENERAUX
- 55 - PRIMES LIEES AU CAPITAL ET RESERVES
- 56 - CAPITAL
- 58 - REPORT A NOUVEAU

CLASSE 6 : COMPTES DE CHARGES

- 60 - CHARGES D'EXPLOITATION BANCAIRE
- 62 - SERVICES

63 - FRAIS DE PERSONNEL

64 - IMPOTS ET TAXES

66 - CHARGES DIVERSES

67 - DOTATIONS AUX PROVISIONS ET PERTES SUR CREANCES IRRECUPERABLES

68 - DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PROVISIONS SUR IMMOBILISATIONS
CORPORELLES ET INCORPORELLES

69 - CHARGES EXCEPTIONNELLES

CLASSE 7 : COMPTES DE PRODUITS

70 - PRODUITS D'EXPLOITATION BANCAIRE

76 - PRODUITS DIVERS

77 - REPRISES DE PROVISIONS ET RECUPERATIONS SUR CREANCES AMORTIES

79 - PRODUITS EXCEPTIONNELS

CLASSE 8 : COMPTES DE RESULTATS

80 - PRODUIT NET BANCAIRE

83 - RESULTAT D'EXPLOITATION

84 - RESULTAT EXCEPTIONNEL

88 - RESULTAT DE L'EXERCICE

CLASSE 9 : COMPTES DE HORS BILAN

90 - ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT

91 - ENGAGEMENTS DE GARANTIE

92 - ENGAGEMENTS SUR TITRES

93 - OPERATIONS EN DEVISES

94 - COMPTES D'AJUSTEMENT DEVISES HORS-BILAN

96 - AUTRES ENGAGEMENTS

98 - ENGAGEMENTS DOUTEUX

CLASSE 1- OPERATIONS DE TRESORERIE ET OPERATIONS INTERBANCAIRES

Les comptes de cette classe enregistrent les espèces et les valeurs en caisse, les opérations de trésorerie et les opérations interbancaires.

Les opérations de trésorerie englobent notamment les prêts, les emprunts et les pensions effectués sur le marché monétaire.

Les opérations interbancaires sont celles effectuées avec les Banques Centrales, le Trésor Public, les Centres de Chèques Postaux, les banques et les établissements financiers y compris les correspondants étrangers, ainsi que les Institutions Financières internationales et régionales.

CLASSE 2 - OPERATIONS AVEC LA CLIENTELE

Les comptes de cette classe comprennent l'ensemble des crédits distribués à la clientèle ainsi que les dépôts effectués par cette dernière.

Les crédits à la clientèle (compte 20) englobent tous les crédits octroyés à la clientèle indépendamment de leurs termes.

Les comptes de la clientèle (compte 22) incluent l'ensemble des ressources apportées par la clientèle (dépôts à vue, dépôts à terme, bons de caisse...).

Figurent également à cette classe, les prêts et emprunts réalisés avec la clientèle financière, les sociétés d'investissement, les compagnies d'assurances et de retraite, ainsi que les autres entreprises admises comme intervenantes sur un marché organisé.

Sont exclus de cette classe, les emplois et les ressources matérialisés par des titres.

CLASSE 3 : PORTEFEUILLE-TITRES ET COMPTES DE REGULARISATIONS

Outre les opérations relatives aux portefeuille-titres, les comptes de cette classe enregistrent également les dettes matérialisées par des titres.

Les portefeuille-titres comprend les titres de transaction, les titres de placement et les titres d'investissement.

Ces titres sont acquis avec l'intention d'en tirer un profit financier.

Les dettes matérialisées par des titres, englobent l'ensemble des dettes de l'établissement assujetti, matérialisées par des titres : Titres de créances négociables et obligations, notamment celles coupons convertibles, ...

Figurent également à cette classe, les opérations de recouvrement, les opérations avec les tiers, les autres emplois ainsi que les comptes transitoires et de régularisation relatifs à l'ensemble des opérations de l'établissement assujetti.

CLASSE 4 : LES VALEURS IMMOBILISEES

Les comptes de cette classe enregistrent les emplois destinés à servir de façon durable à l'activité de l'établissement assujetti.

Figurent à cette classe, les prêts subordonnés et les immobilisations qu'elles soient financières, corporelles ou incorporelles, y compris celles données en crédit-bail ou en location simple.

CLASSE 5 : FONDS PROPRES ET ASSIMILES

Sont regroupés dans les comptes de cette classe, l'ensemble des moyens de financement apports ou laissés à la disposition de l'établissement assujetti de façon permanente ou durable.

CLASSE 6 : LES CHARGES

Les comptes de cette classe enregistrent l'ensemble des charges supportées pendant l'exercice par l'établissement assujetti.

Outre les charges d'exploitation bancaire relatives à l'activité proprement bancaire, les rubriques de cette classe incluent les frais généraux ainsi que les dotations aux amortissements et aux provisions.

Figurent également à cette classe, les dotations du fonds pour risques bancaires généraux.

Les charges d'exploitation bancaire sont distinguées selon le type d'opérations et selon qu'il s'agisse d'intérêts ou de commissions.

CLASSE 7 : LES PRODUITS

Les comptes de cette classe englobent l'ensemble des produits réalisés durant l'exercice par l'établissement assujetti.

Outre les produits d'exploitation bancaire relatifs à l'activité proprement bancaire, les rubriques de cette classe comprennent les reprises de provisions et les produits exceptionnels.

Les reprises du fonds pour risques bancaires généraux sont enregistrés dans cette classe.

Au même titre que les charges, les produits d'exploitation bancaire sont distingués selon le type d'opérations et selon qu'il s'agisse d'intérêts ou de commissions.

CLASSE 8 : LES RESULTATS.

Les comptes de cette classe abritent les soldes intermédiaires de gestion : le produit net bancaire, le résultat d'exploitation, le résultat exceptionnel et le résultat de l'exercice.

Le produit net bancaire est un indicateur spécifique à l'activité bancaire. Il met en valeur l'excédent dégagé par l'exploitation du fait de l'évolution du niveau de l'activité et des taux. Figure également à cette classe, l'impôt sur les bénéfices des sociétés.

CLASSE 9 : LE HORS-BILAN

Les rubriques de cette classe enregistrent l'ensemble des engagements de l'établissement assujetti qu'ils soient donnés ou reçus.

Les différents engagements sont distingués selon la nature de l'engagement et de l'agent contrepartie.

A cet égard , des comptes appropriés sont prévus pour les engagements de financement, les engagements de garantie , les engagements sur titres et les engagements en devises.

Les engagements de financement correspondent à des promesses de concours faites en faveur d'un bénéficiaire.

Les engagements de garantie, effectués notamment sous forme de cautions, sont des opérations pour lesquelles l'établissement assujetti s'engage en faveur d'un tiers à assurer la charge souscrite par ce dernier, s'il n'y satisfait pas lui-même.

Figurent notamment à la rubrique "engagements de garantie", les obligations cautionnées et les engagements par acceptation.

La rubrique "engagements sur titres" inclue les opérations d'achat et de vente pour le propre compte de l'établissement assujetti.

Figurent également à cette rubrique, les engagements de prise ferme dans les opérations d'intermédiation.

Les engagements sur opérations en devises incluent :

- les opérations de change au comptant tant que le délai d'usance n'est pas écoulé,
- les opérations de change à terme : opérations d'achat et de vente de devises dont les parties décident de différer le dénouement pour des motifs autres que le délai d'usance,
- les opérations de prêts et d'emprunts en devises, tant que le délai de mise à disposition des fonds n'est pas écoulé.

إهداء

الهي لا يطيب العمل الا بشكركولا يطيب النهار إلا بشفاعتك
ولا تطيب اللحظات الا بذكركولا تطيب الاخرة الا بعفوك ...
ولا تطيب المحبة الا برؤيتك الله جل جلاله
إلى من بلغ الرسالة وادى الأمانة ونصح الأمة
إلى في الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم .
الى اعظم و اعلى مخلوقين في هذه الدنيا الى من أفديهما بروحي لكي يكونا سعيدين أمي وأبي أطال الله في
عمرهما .
تحية خالصة الى من قضيت معهم احلى ايامي الدراسية .
والى كل أصدقائي وصديقاتي
إلى من داعموني في السراء والضراء في مشوار حياتي
أصدقائي وصديقاتي المخلصين : حميدو ، كريم ، منصور ، نور الدين ، رشيد ، عجال ، فرح ، نورة ،
فاطمة ، الشارف ، محمد ، حسان و حسين ، حمزة ، وبالأحرى الشكر خاص لأختي " هالة "
وإلى كل طلبة السنة الثانية ماستر تخصص تدقيق محاسبي
وإلى كل من وسعهم قلبي ولم يذكرهم قلبي

بن زيتوني عمر

من خلال التعرض لموضوع مستلزمات تنميطة المخطط المحاسبي البنكي وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية، تم دراسة مدى استجابة هذا المخطط لوظائفه المعاصرة في ظل الانفتاح المتوقع للاقتصاد الجزائري بانضمامه إلى المنظمة العالمية للتجارة التي تعتبر إحدى أهم مظاهر العولمة الاقتصادية. وعليه فقد استُخلصت .

اختبار الفرضيات :

يمثل المخطط المحاسبي مجموعة من القواعد والإجراءات التي تعطي إطاراً معياري (مرجعي) ل :

- تحديد المفاهيم والمبادئ التقنية المحاسبية.
- تسجيل ومعالجة المعلومات.
- إعداد القوائم المالية الملخصة.

يمكن تعريف المعايير المحاسبية بأنها مقاييس أو نماذج أو مبادئ أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسات العملية في المحاسبة والتدقيق أو مراجعة الحسابات.

نتائج الدراسة :

• نتائج النظرية :

إن للقطاع المصرفي أهمية جوهرية في تطوير اقتصاديات الدول النامية على غرار الاقتصاد الجزائري، لما يوفره من ظروف مالية ملائمة تشجع جلب الاستثمار. لذلك يجب الاهتمام بشدة بالنظام المصرفي لضمان ازدهاره واستقراره. ولن يتحقق ذلك إلا بتشجيع الاستثمار (خاصة الأجنبي منه) في هذا القطاع . وللوصول إلى ذلك، كان لا بد أن تُقدم للمستثمر معلومة مالية مناسبة وقابلة للفهم تفيد في اتخاذ قراراته الاستثمارية، وهو ما يستدعي تنميطة المخطط المحاسبي البنكي وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية .

يتضمن المخطط المحاسبي البنكي الجزائري عدة اختلافات مع ما هو وارد في المعايير المحاسبية الدولية، خاصة فيما يتعلق بالإفصاح في القوائم المالية، والأساليب المتبعة لمعالجة العمليات على الأدوات

المالية، و جدول التمويل الذي يغيب تماماً في القطاع المصرفي الجزائري. ويلاحظ في الجزائر كذلك، عدم الاهتمام بالملاحق، حيث نجد أن معظم الاختلافات مع المعايير المحاسبية الدولية تتواجد في مضمون الملاحق، وهو ما يدل على سيطرة الطابع الجبائي والقانوني على محاسبة البنوك في الجزائر، حيث أن السلطات الضريبية تكتفي بمعرفة الكتل النقدية الكبرى المكونة للقوائم المالية فحسب، من أجل تحديد الأوعية الضريبية، فلا تحتاج بصفة أساسية إلى المعلومات الدقيقة المتواجدة في الملاحق، والدليل على ذلك هو أن البنوك ليست مجبرة على نشر ملاحقها في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية (B.O.A.L)، وبالتالي يمكن، الحكم على المخطط المحاسبي البنكي الجزائري على أنه جبائي أكثر منه مالي، فهو يخدم المصالح الضريبية أكثر مما يخدم المستثمرين .

تجاهل المنظومة المصرفية الجزائرية تماماً للمفاهيم المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية خاصة تلك المتعلقة بالقيمة العادلة، والتي تمس الأدوات المالية كالمشتقات المالية مثلاً.

نتائج التطبيق :

وبالتالي يمكن القول أنه لا يمكن الاحتفاظ بالمخطط المحاسبي البنكي الحالي، بل يجب تنميته وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية، لأنه لم يصبح يؤدي وظائفه الأساسية بشكل مرض. فمنذ صدور القانونين 92-08 و 92-09 بتاريخ 17 نوفمبر 1992 والمتعلقين بتطبيق المخطط المحاسبي البنكي، لم يتم تحسين ولا تقييم هذا المخطط. وبالتالي فهو غير مناسب للظروف الاقتصادية الحالية التي تعيشها الجزائر. وبناءً على هذه النتائج، اقترحت

الاقتراحات والتوصيات :

- تشكيل لجنة مختلطة مكونة من خبراء محاسبين مختصين في المعايير المحاسبية الدولية، ومصرفيين يتقنون المفاهيم والأنشطة المصرفية، لا سيما الحديثة والمعاصرة منها، وذلك من أجل إعداد مخطط محاسبي بنكي موافق للمعايير المحاسبية الدولية. ويمكن أن يكون ذلك بالتعاون والاستشارة بمكتب دراسات دولي أو عدة مكاتب دراسات دولية مكلفة بتشخيص دقيق وشامل لمستلزمات تنميته المخطط المحاسبي البنكي الجزائري وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية .

- تكوين إطارات و عاملي ميدان محاسبة البنوك لممارسة المحاسبة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية .
- تشجيع البنوك الجزائرية على تكييف نظمها المحاسبية خاصة المعلوماتية مع ما تستلزمه المعايير المحاسبية الدولية، خصوصاً فيما يتعلق بشاشات الإدخال (Les masques de saisie).

- وانطلاقاً مما ذكر، يُفضل تحسين المخطط المحاسبي البنكي الجزائري، أي تغييره بصفة تدريجية عوضاً من إلغائه واستبداله بمخطط محاسبي آخر ولو كان هذا الأخير منمطاً وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية، وذلك لأن إلغاء المخطط المحاسبي البنكي الحالي سوف يكون سبباً في ظهور معوقات للجهاز المصرفي بأكمله. فالإلغاء يستلزم إعادة التأهيل الآني للموظفين في ميدان محاسبة البنوك، وكذا الاستبدال الآني للنظم المحاسبية البنكية الحالية بنظم تتوافق ومعايير المحاسبة الدولية، فكل هذا يتطلب وقتاً وتكاليف ضخمة. أما في حالة التحسين، فإن التغيير التدريجي للمخطط المحاسبي نحو التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية سوف يتواءم مع درجة إعادة التأهيل المستمر للعاملين، ومع درجة تكييف النظم المحاسبية الدولية. فمستلزمات تنميطة المخطط المحاسبي البنكي ليست إلا الجزء المحاسبي وربما الأهم من مستلزمات إصلاح القطاع المصرفي ككل.

آفاق البحث :

- ❖ من بين أهم المواضيع والنقاط التي يمكن أن تشكل عائقاً لمواضيع بحث في هذا المجال ما يلي :
- ❖ ما هي المعلومات الواجب توفرها في المناخ الاقتصادي للقيام بعملية التنميطة ؟
- ❖ وأيضاً في حالة تنميطة المخطط المحاسبي البنكي وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية، ما أثر ذلك على مهنة المراجعة وتدقيق الحسابات في القطاع المصرفي الجزائري؟

دعاء

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم إني أسألك إيماناً دائماً وأسألك قلباً خاشعاً.

اللهم إني أسألك علماً نافعا وأسألك يقيناً صادقا.

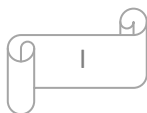
اللهم إني أسألك ديناً قيماً وأسألك العافية من كل بلية.

اللهم إني أسألك تمام العافية وأسألك دوام العافية.

اللهم لا تأخذني منك إلا إليك ولا تشغلني عنك إلا بك.

اللهم إني أسألك الشكر على العافية وأسألك الغنى عن

الناس



شكر وتقدير

الحمد لله بنعمته أتمت هذا العمل المتواضع ونستغفره ونشكره ، كما أتقدم
بجزيل الشكر والثناء إلى الأستاذ الفاضل الدكتور المشرف " بن زيدان الحاج "
الذي أفادني بالنصح والإرشاد وكان له الفضل في توجيهي إلى إن أنهيت من انجاز
مذكرتي .

كما أقدم شكري إلى كل أساتذة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير و
بالأحرى أساتذة تخصصي التدقيق المحاسبي الذين أناروا لنا سبيل المعرفة وإلى
كل من ساعدني في مشواري الدراسي .
مع كل احترامي وتقديري .

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	نموذج لنظام معلومات محاسبي بنكي	11
(2-1)	النتيجة المالية للبنك	19
(3-1)	مراحل إعداد القوائم المالية	22
(1-3)	الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية	51
(2-3)	الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية لمستغانم	53

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	حسابات المخطط الوطني المحاسبي البنكي	14
(2-1)	مثال عن مكونات ميزانية بنكية	16
(3-1)	مثال عن مكونات جدول حسابات النتائج لبنك	17
(4-1)	خارج الميزانية البنكية	20

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية :

الكتب :

1. أحمد صلاح عطية، محاسبة الاستثمار و التمويل في البنوك التجارية BANK ACCOUNTING، الدار الجامعية، 2003.
2. حماد طارق عبد العال ، المشتقات المالية (المفاهيم ،إدارة المخاطر، المحاسبة)، الدار الجامعية ، 2003.
3. حماد طارق عبد العال ، موسوعة المعايير المحاسبية، شرح المعايير المحاسبية، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002-2003.
4. حماد طارق عبد العال ، موسوعة المعايير المحاسبية ، الجزء الثاني. الدار الجامعية، 2003
5. حماد طارق عبد العال ، موسوعة المعايير المحاسبية الجزء الثالث المحاسبة عن الاستثمارات و المشتقات المالية، الدار الجامعية، 2003.
6. حسين قاضي ، مأمون حمدان ، المحاسبة الدولية و معاييرها ، الطبعة الأولى، عمان، الأردن ، دار الثقافة للنشر ، 2008.
7. فائق شقير ، عاطف الأخرس، عبد الرحمن سالم، محاسبة البنوك، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر و التوزيع والطباعة، 2000.
8. مأمون حمدان ، مقدمة عن معايير المحاسبة الدولية ، كلية الاقتصاد ، كلية المحاسبة ، جامعة دمشق ، جمعية المحاسبين القانونيين .
9. محمد مطر، الالتزام بالمعايير المحاسبية و التدقيق الدولية كشرط لانضمام الدول الى منظمة التجارة العالمية ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، العدد 18 ، 1998.
10. روابح ليلي ، قحام أسامة، أثر المعايير المحاسبية الدولية على الهياكل المؤسسية للمحاسبة و على تسيير المؤسسة، مذكرة تخرج جامعة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.

مذكرات علمية :

- 1.سالي محمد الدينوري ، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجوائز معايير محاسبية دولية ، مذكرة تدخل ضمن نيل شهادة الماجستير ، جامعة العقيد الحاج لخضر - باتنة- ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و التجارة ، قسم التسيير ، تخصص محاسبة ، السنة الجامعية 2008 – 2009 .
- 2.لطرش الطاهر ، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001

قائمة المراجع باللغة الأجنبية :

- 1.Antoine Sardi,pratique de la comptabilité bancaire..afges éditions.
- 2.Hocine Bouchaïb, Précis de comptabilité bancaire, première édition, 2002.
- 3.Hennie Van Greuning, Marius Koen, Joëlle Le Vourch'Meouchy, NORMES COMPTABLES INTERNATIONALE —GUIDE PRATIQUE, ESCP-EAP, The World Bank, FIDEF, CNCC, 2002.
- 4.Jean Luc Siruguet ,Lydia Koessler ,le contrôle comptable bancaire un dispositif de maitre des risques,tome1,banque éditeur,1998.
- 6.Yves Bernheim, Jean Paul Caudal, François Eglin, Véronique Salignon,Traité de la comptabilité bancaire,la revue banque éditeur,1993.

يعتبر النظام المصرفي بمختلف أجهزته القلب النابض لاقتصاد أي دولة من خلال ما يقوم به من تجميع للمدخرات والإستثمار في شتى المجالات ، والقيام بأنشطة الوساطة المالية كالإئتمان بمختلف أنواعه وغير ذلك من المعاملات المالية التي لا غنى عنها لأي اقتصاد. بالإضافة إلى ذلك، فيلعب الجهاز المصرفي دوراً أساسياً في تخطيط وتنفيذ مختلف السياسات المالية والاقتصادية خاصة فيما يخص التنمية، فهو يعتبر المرآة العاكسة لتقدم اقتصاد أي دولة أو تأخره.

وبروز ظاهرة العولمة أدى إلى ظهور تحديات للجهاز المصرفي الجزائري نتيجة تحرير تجارة الخدمات المصرفية لتزول الحواجز بين الأسواق و ذلك في إطار الانضمام اللاحق للجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC)، ويتحول العالم إلى سوق مفتوحة تتنافس فيه البنوك في ظل إلغاء الحماية الحكومية، مما يؤشر بظهور مجموعة كبيرة من العوائق التي ينبغي على البنوك التغلب عليها، ويمكن الإلماح إلى بعض منها في ما يأتي :

* غزو البنوك الأجنبية للسوق الوطنية نتيجة إطلاق حرية الإستثمار الأجنبي في مجال الخدمات المصرفية و المالية وإلغاء الرقابة على أسعار الصرف الأجنبي، وبالتالي دخول هذه البنوك في منافسة صعبة مع البنوك الجزائرية.

* سعي البنوك إلى التكتل على المستوى العالمي من أجل زيادة نفوذها، لتتحول إلى مجموعات عملاقة ذات أرقام أعمال ضخمة.

* إلغاء الوساطة المالية حيث يفضل طالبي رؤوس الأموال تمويل مشاريعهم عن طريق إصدار سندات، وذلك على حساب الاقتراض.

مما أوجب البحث عن سبل لمواجهة البنوك الجزائرية هذه التحديات بشكل يضمن لها الإستمرار في سوق المنافسة. ولما كانت المحاسبة هي اللغة التي يتبادلها مختلف المتعاملين محليين ودوليين، فوجود نموذجين محاسبين مختلفي الثقافة، الأول أنقلوسا كسوني أين القواعد والإجراءات المحاسبية موضوعة من طرف جماعات المحترفين المحاسبين والمنظمات المهنية، والآخر أوروبي قاري أين القواعد والإجراءات المحاسبية موضوعة من طرف السلطات العمومية، يجعل من الصعب المقارنة بين القوائم المالية للمنشآت المصرفية بسبب اختلاف القواعد والآليات المعتمدة في تصميمها .

وبما أن المحاسبة البنكية تمثل لغة تسيير البنوك، والمخطط المحاسبي البنكي يمثل حروف وكلمات هذه اللغة بصفته الدستور المنظم والمرشد لكل الآليات المحاسبية، هذا ما أدى إلى طرح الإشكالية العامة التالية:

في ماذا تتمثل مستلزمات تنميطة المخطط المحاسبي البنكي الجزائري وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية ؟

ومنه ارتأينا إلى طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هو واقع المخطط المحاسبي البنكي ضمن المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بالميدان البنكي ؟
- ما هي مستلزمات تنميطة المخطط المحاسبي البنكي وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية ؟ هل تتم عملية التنميطة عن طريق تحسين المخطط المحاسبي البنكي أو إلغائه ؟

أسباب اختيار الموضوع :

- مدى ترابطه وتلائمه مع تخصصنا " المالية " .
- أهمية موضوع البحث.
- التطرق إلى هذا الموضوع بغية فتح مجال البحث للمهتمين به مستقبلاً.
- الدخول في اقتصاد السوق يستوجب إعادة النظر إلى الجهاز المصرفي ككل من جهة، و معرفة التغيرات التي يجب أن تحدث على مستوى نظامه المحاسبي بصفة أخص.
- توسيع معرفتنا في مجال المحاسبة البنكية والمعايير المحاسبية الدولية.

أهمية البحث:

إن لهذا البحث ذو أهمية بالغة، خاصة أن الجزائر في وشك الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مما يستوجب توحيد لغة تسيير مختلف القطاعات الاقتصادية خاصة القطاع المصرفي مع ما هو متعارف عليه دولياً، والذي يندرج عليه تنميطة المخطط المحاسبي البنكي وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية. بالإضافة إلى ذلك، فيتميز المحيط المصرفي بحيوية وتحولات لا نجدها في باقي القطاعات الاقتصادية. تتجسد هذه

التحولات في ظهور نشاطات وخدمات جديدة، توسع الأسواق المصرفية وظهور أسواق جديدة، تحول السياسات

الاقتصادية، ظهور مفاهيم وسلوكات جديدة كإلغاء الوساطة المالية، فتستدعي الترجمة المحاسبية السليمة لهذه التحولات وضع مخطط محاسبي بنكي يتكيف وهذه التغيرات، معبراً عنها تعبيراً مفيداً لإعداد القوائم المالية.

المنهج المتبع :

إعتمد في إنجاز هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي في جزئيه النظري والعلمي التطبيقي، إضافة إلى استخدام منهج دراسة ميدانية في الجزء التطبيقي.

الفرضيات:

- النظام المحاسبي البنكي - كنظام معلوماتي - لا بد أن يعكس الواقع كما هو في المؤسسة البنكية.
- تمثل المعايير المحاسبية الدولية ضرورة لمستقبل علاقات البنوك الجزائرية مع مثيلاتها الأجنبية.

صعوبات البحث :

كل بحث بطبيعة الحال عرضة لجملة من الصعوبات المختلفة، نذكر من بين التي واجهناها عند إعداد هذا البحث ما يلي :

- نقص المراجع المتعلقة بموضوع البحث.
- صعوبة إيجاد مرادفات عربية للكثير من المصطلحات التقنية الأجنبية.

حدود الموضوع :

وهذا البحث له حدود كجل البحوث الأخرى، فقد تم التركيز إلّا على ثلاثة معايير محاسبية دولية و المتمثلة في المعيار المحاسبي الدولي رقم 30 المتعلق بالإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمنشآت المشابهة، والمعيار

المحاسبي الدولي رقم 32 المتعلق بمفهوم الأدوات المالية وتصنيفها، والمعيار المحاسبي الدولي رقم 39 المتعلق بطرق معالجة وتقييم الأدوات المالية، نظراً للتأثير القوي لهذه المعايير على المهنة المحاسبية البنكية .

أما سائر المعايير المحاسبية المتبقية، فلم تُدرج في دراسة هذا الموضوع بالرغم من تأثير الكثير منها على المهنة المحاسبية البنكية، وذلك نظراً لما تحتاجه من جهد ووقت إضافي آخر لإتمامها كدراسة كاملة. وبالتالي، يتناول هذا البحث إلا جزء من مستلزمات تنميط المخطط المحاسبي البنكي الجزائري وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية.

تقسيم البحث :

تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاث فصول، اثنان منها نظرية، والآخر كدراسة لحالة تطبيقية . فتم التطرق في الفصل الأول إلى المخطط المحاسبي البنكي ، وذلك بالتركيز أساساً على أهداف ومبادئ المخطط المحاسبي البنكي . أما في الفصل الثاني، فتم التطرق إلى التنميط وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية وذلك بالاهتمام خاصة بالمعايير ذات الصلة القوية بالمهنة المحاسبية البنكية . وبالنسبة للفصل الأخير، فهو مخصص لدراسة حالة تطبيقية لبنك التنمية المحلية (B.D.L)

الإهداء



التشكرات

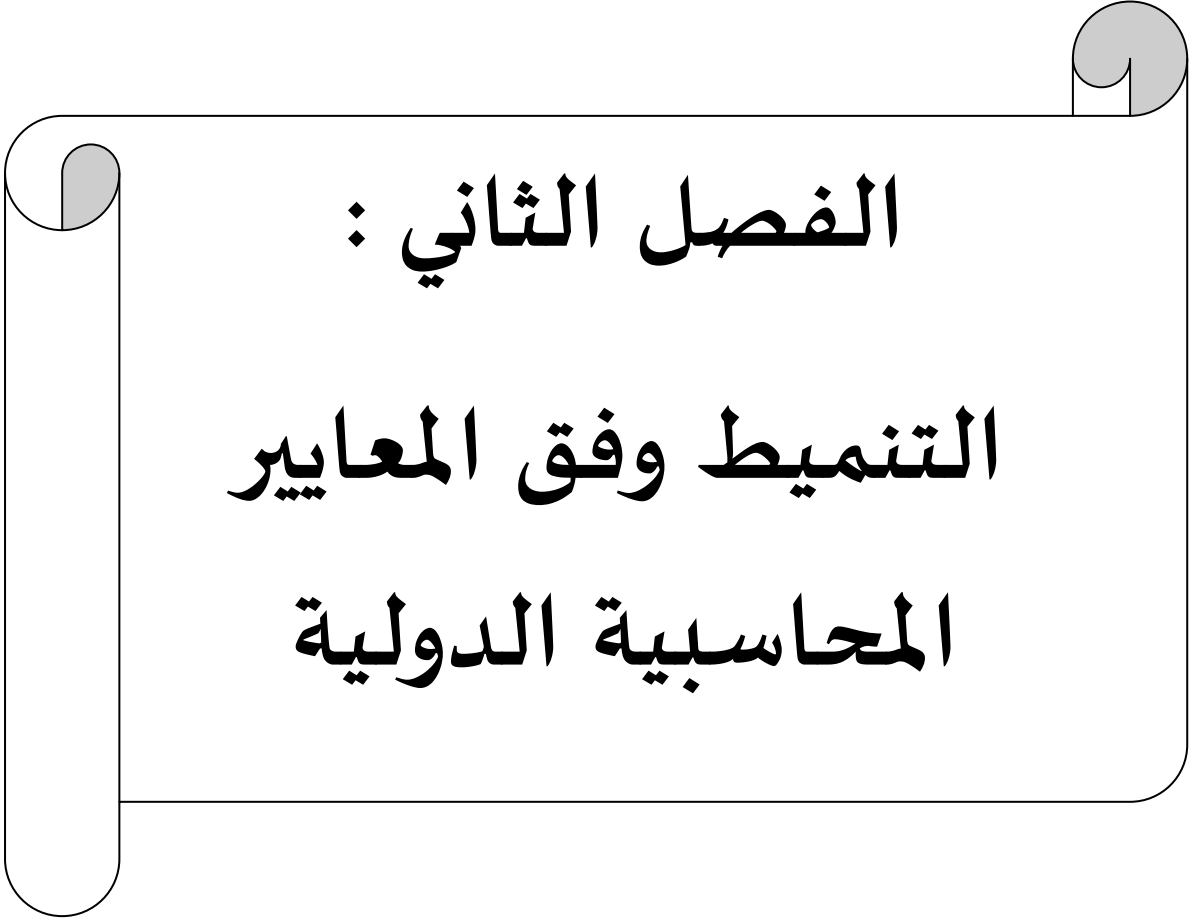
خاتمة عامة

الفصل الأول:
المخطط المحاسبي
البنكي

الفصل الثالث:

دراسة حالة بنك

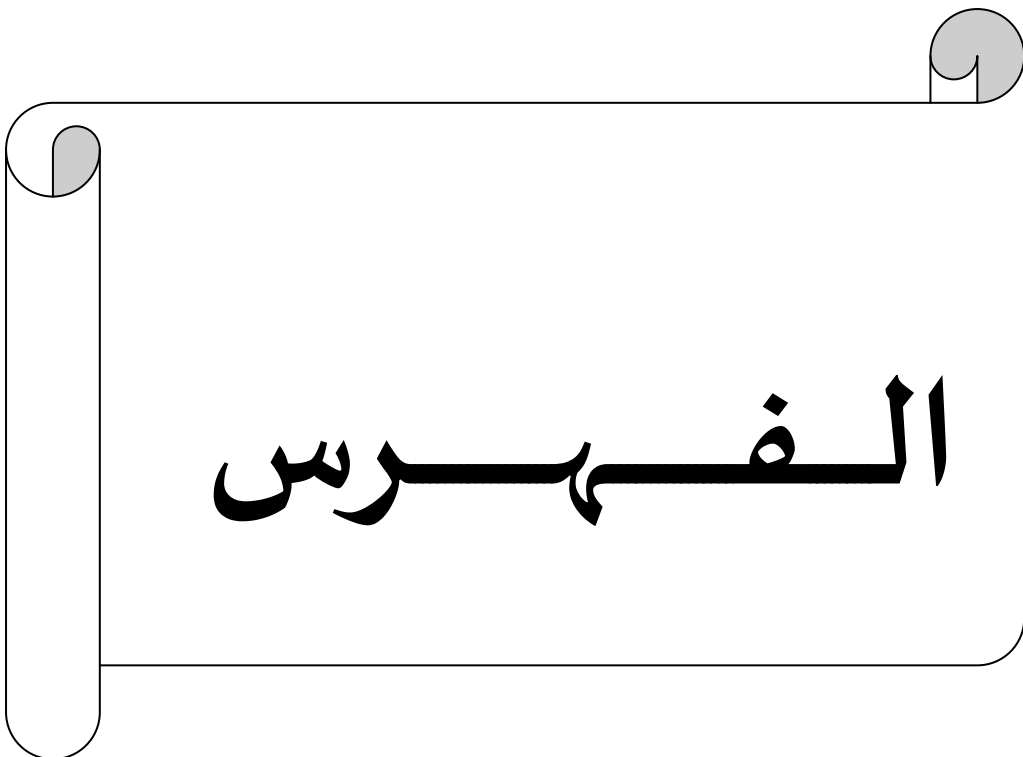
التنمية المحلية B.D.L

A decorative scroll frame with a light gray background and a black outline. The frame has rounded corners and a vertical strip on the left side. The text is centered within the frame.

الفصل الثاني :

التنميط وفق المعايير

المحاسبية الدولية



المراجع

